وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم الحقوق

عنوان المذكرة :

جامعة الدول العربية
(الأمن القومي)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون دولي عام

من إعداد الطالبين :
- مويلحي محمد
- ديبس إبراهيم

إشراف الدكتور:
- د. بن الأخضر محمد

لجنة المناقشة :

د/ضيفي نعاس.....رئيسا

د/ بن الأخضر محمد ..... مشرفا ومقررا

د/غربي علي .....ممتحنا

السنة الجامعية2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي أنار بنوره السموات والأرض، و وفقني لإتمام هذه الرسالة والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين.

أما بعد فهذا مقام لا بد فيه من أن يعترف بالفضل لأهله وتقديم الشكر لهم امتثالا لقوله تعالى: **« ومن شكر فإنما يشكر لنفسه »** سورة النمل الآية 40.

ولذلك فأنني أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي لأستاذي الفاضل المشرف الدكتور " بالأخضر محمد".

كما نتقدم بخالص الشكر والاحترام والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة ، والشكر موصول إلى كل زملاء الدراسة.

وشكرا

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك إلى معنى الحب والحنان والأنس والأمان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى اغلى الحبايب

" **أمي.....أمي** "

إلى تاج راسي وقرة عيني، إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل إلى من خطى لي المبادئ والأخلاق على صفحة بيضاء.

"أبي العزيز"

إلى من نشأت وترعرعت بينهم **إخوتي وأخواتي** سندي في الحياة .

إلى جميع الأصدقاء والأهل والأحباب

إلى من هم في قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى كل من يساهم في نشر رسالة العلم والدين

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي .

ديبس ابراهيم

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك إلى معنى الحب والحنان والأنس والأمان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى اغلى الحبايب

" **أمي.....أمي** "

إلى تاج راسي وقرة عيني، إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل إلى من خطى لي المبادئ والأخلاق على صفحة بيضاء.

"أبي العزيز"

إلى من نشأت وترعرعت بينهم **إخوتي وأخواتي** سندي في الحياة .

إلى جميع الأصدقاء والأهل والأحباب

إلى من هم في قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى كل من يساهم في نشر رسالة العلم والدين

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي .

مويلحي محمد

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
التشكر	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول **ماهية جامعة الدول العربية**	
المبحث الأول: مفهوم جامعة الدول العربية	08
المطلب الأول: نشأة الجامعة العربية	08
المطلب الثاني: مراحل و تأسيس الجامعة العربية	14
الفرع الأول: مراحل الجامعة العربية	14
الفرع الثاني: تأسيس الجامعة العربية	18
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الجامعة العربية	19
الفرع الأول: مبادئ الجامعة العربية	19
الفرع الثاني: أهداف الجامعة العربية	23
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و المؤسساتي لجامعة الدول العربية	24
المطلب الأول: مجلس جامعة الدول العربية	24
المطلب الثاني: الأمانة العامة و اللجان الفنية الدائمة	27
الفرع الأول: الأمانة العامة	27
الفرع الثاني: اللجان الفنية الدائمة	28
المطلب الثالث : مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	30
الفرع الأول: مجلس الدفاع المشترك	30
الفرع الثاني: المجلس الاقتصادي والاجتماعي	32
الفصل الثاني **الأمن القومي العربي**	
المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي العربي	36
المطلب الأول : تعريف الأمن القومي العربي	36

الفرع الأول: التعريف اللغوي	**36**
الفرع الثاني: التعريف السياسي	**38**
الفرع الثالث: التعريف الاقتصادي	**40**
المطلب الثاني : أبعاد وتطور الأمن القومي العربي	**41**
الفرع الأول: أبعاد الأمن القومي العربي	**41**
الفرع الثاني: تطور الأمن القومي العربي	**46**
المطلب الثالث: تهديدات الأمن القومي العربي	**48**
المبحث الثاني: دور جامعة الدول العربية في تعزيز الأمن القومي العربي	**53**
المطلب الأول: دور الجامعة العربية في تعزيز مبادئ الأمن القومي العربي	**53**
المطلب الثاني : النشاط العسكري لجامعة الدول العربية في الفترة بين حربي 1967 و 1973	**59**
المطلب الثالث : اثر التعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية في استقرار الأمن القومي العربي	**64**
الخاتمة	**67**
قائمة المصادر والمراجع	**70**

مقدمة

مقدمة

لقد عرف النظام الدولي تغيرات بنيوية وهيكلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تعتبر مرحلة مهمة ، ولعل مما أفرزته من مخرجات نظرية منظومة فكرية جديدة ارتبطت وظيفيا بهذه التحولات، حيث تبين مفهوم الأمن كضرورة تعنى بها الأفراد والمجتمعات كما الدول والمنظمات، فالأمن أصبح مقصد الجميع إلا أنه تغير من مرحلة الأخرى، حيث ارتبط سابقا بمفهوم ضيق محدد في إطار عسكري مادي، لكنه تغير بتغير مخرجات كل مرحلة في تاريخ العلاقات الدولية، وبالنظر إلى أطار الدراسة الزمني الذي ينطلق تحديدا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد انتقل وفق منظور باري بوزان إلى أمن موسع بأبعاد ومستويات مست قطاعات غير القطاع العسكري كالاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وحتى الأمن الإلكتروني الذي تزامن مع الثورة التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال ، ضف إلى ذلك فإن مفهوم الأمن تغير أيضا على مستوى الاهتمام بالدولة وأصبح يهتم بالفرد والإنسان كمحور للتنمية والدراسات الأمنية.

تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية المعاصرة، حيث تزامن تأسيسها مع انتشار النشاط التحرري في العالم العربي وظهور فكرة القومية العربية التي تبناها بها بعض المفكرين العرب، وهي واحدة من المنظمات الإقليمية التي تصنف بأنها منظمات بين الدول بمعنى أنها لا تملك صلاحيات وسلطات تعلو بها على الدول الأعضاء فيها، وبذلك فقراراتها لا تملك صفة الإلزام والنفاذ التلقائي داخل أقاليمها كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوربي إلا أن نيل غايتها الأولى التي كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية والتحرر للعرب وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الأمة العربية جمعاء، والعمل على حل النزاعات التي تنشب بين الدول العربية المنضوية تحت لوائها وتعزيز التعاون بين مختلف دولها .

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية عربية لها نفس أهداف المنظمات الإقليمية الأخرى حيث أنها جاءت من أجل توثيق الصلات بين الدول العربية الأعضاء فيها والحفاظ على سيادتها الإقليمية وصون استقلالها من الهيمنة الاستعمارية (نقصد هنا الدول العربية التي

كانت مستعمرة بعد نشأة جامعة الدول العربية)، ومن أي اعتداء أو عدوان مهما كان مصدره عربيا أم أجنبيا، والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية - العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية خاصة في ظل وجود قواسم مشتركة عديدة تجمع هذه الدول وفي مقدمتها: الدين اللغة والتاريخ المشترك.

أولا : الإشكالية:

إن جامعة الدول العربية اليوم تواجه تحديا حقيقيا هو تحقيق الأمن الإقليمي العربي ومن ثم المحافظة على السيادة الإقليمية للدول العربية الأعضاء فيها، وهنا يجب الإشارة إلى أن الأمن الذي تنشره الجامعة العربي نوعان: أمن داخلي للدول العربية يجد أساسه في ميثاق جامعة الدول العربية والوثائق الملحقة .

ومن هذا المنطلق قمنا ببلورة الإشكالية في السؤال الرئيسي لموضوعنا المتمثل في :

- **التساؤل الرئيسي :**
- **فيم يتمثل دور جامعة الدول العربية في تحقيق الامن القومي العربي ؟**

ومن هذا اندرجت بعض التساؤلات الفرعية التي تكمن في :

التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الأمن ؟ وما هي أهم أبعاده ومستوياته؟
- ماهو مفهوم الأمن القومي العربي ؟
- ما هي الخلفيات التاريخية لقيام جامعة الدول العربية؟
- ماهي آليات دور الجامعة العربية في الحفاظ على سيادة وامن الدول العربية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

- **لجامعة الدول العربية دور فعال في تحقيق الامن القومي العربي وذلك بتفعيل كل الياتها في سبيل ذلك.**

- **الفرضيات الفرعية:**

- مقاربة الأمن القومي لتحقيق التنمية والأمن في المنطقة العربية مدخلا فاعلا للقضاء على كل أشكال التهديدات.

- مصدر التهديدات الأمنية في المنطقة العربية يعود بالأساس لفشل وضعف جامعة الدول العربية وفسح المجال .

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

1-مبررات الذاتية

- الميول الشخصي لهذا النوع من البحوث
- تطابق عنوان الموضوع مع تخصص دراستنا
- محاولة إثراء مكتبة كليتنا بهذا النوع من البحوث قصد أن يكون مرجعا للطلبة في المستقبل.

2-مبررات الموضوعية:

§ تسليط الضوء على موضوع الأمن القومي العربي و جامعة الدول العربية بغية التوصل إلى نتائج موضوعية جديدة وربما إضافة مادة علمية جديدة في هذا النوع من المواضيع.

§ محاولة إبراز الدور الذي تلعب جامعة الدول العربية في تحقيق الآمن القومي في المنطقة العربية.

§ أهمية الموضوع جراء الاضطرابات السياسية التي يشهدها العالم .

رابعا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

أ- الأهمية العلمية

يقتضي من خلاله إلى معرفة واكتشاف الحقائق العلمية باستخدام مختلف المناهج العلمية وذلك قصد فهم واستيعاب هذه الدراسة ، والخروج بنتائج موضوعية عن دور جامعة الدول العربية في استقرار الأمن الإقليمي العربي الراهـن المليء بالانقســامات والصراعات والأزمات ، إضافة إلى التحديات الخارجية والداخلية، كل هذه الأسباب وغيرها تحفزنا على إنجاز هذا الموضوع وبلوغ هذا الهدف.

ب- الأهمية العملية:

تظهر الأهمية العملية في معرفة مدى قدرة جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية على حفظ السلم والأمن الدوليين، والوقوف على العوائق التي تحول دون قيام الجامعة العربية بدورها في مجال استقرار وصون استقلال وسيادة الدول العربية ، كما نطمح إلى إفادة كل من له شأن بالقضايا العربية وخاصة جامعة الدول العربية وخصوصا الفاعلين وصناع القرار في الوطن العربي.

خامسا: مناهج الدراسة : للدراسة من هذا النوع من المواضيع يتطلب اتباع اكثر من منهج وذلك من اجل ان يستوفي عملنا البحثي حقه من جوانبه التاريخية:

- **المنهج التاريخي:** وظيفته تتبع التسلسل الزمني في الدراسات التنظيرية لمفهوم الأمن ومختلف المراحل التي مر بها، بالإضافة إلى السرد التاريخي لنشأة جامعة الدول العربية ومراحل تطورها وإبراز أهم أهدافها.
- **المنهج المقارن:** المقارنة التوجهات النظرية في مسألة مفهوم الأمن و في مقارنة دور الجامعة العربية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وكذا العمل المقارن لدراسة العينية البحثية المختارة .
- **منهج دراسة الحالة:** وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق

سادسا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

إيمانا منا بان إيضاح المفاهيم والمصطلحات من قبل الباحث هو المدخل الأساسي للتواصل مع المتلقي باعتبارها تمثل المفاتيح العملية لمعالجة وتحليل الفكر المطروح للتداول والقطب الناقد في مسار البحث الموضوعي الجاد وكونها تمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار إنطلاقا من قول الفيلسوف الفرنسي فولتير إذا أردت أن أفهمك فلا بد من توضيح مصطلحاتك فتعني هذه الدراسة بتحديد المفاهيم التالية :

- **الأمن:** لغويا يعني طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو بهذا المعنى مرتبط بالإنسان .

- **الأمن الإنساني:** ويعني بصفة عامة التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة والذي يحتوي على مجموعة من الأبعاد مثل البعد الاقتصادي، و البعد البيئي، والبعد الصحي، والبعد السياسي والبعد الشخصي والبعد الغذائي، والبعد الجماعي...

- **الأمن القومي:** يعتبر الأمن القومي من المفاهيم الهامة و الحيوية التي تحتاج للوقوف عندها و ذلك لأنه يمثل الهدف النهائي للدولة او لمجموعة ما ، ويبقى مفهوم الأمن القومي نسبي و يختلف باختلاف الدول سواء من حيث كونها كبرى أم صغرى متقدمة أو متخلفة، و هناك اتجاهان رئيسيان في تحديد هذا المفهوم ، الاتجاه الأول تمثله المدرسة القيمية الإستراتيجية ، و الثاني تمثله المدرسة الاقتصادية غير الإستراتيجية.

- **التهديد** : طريقة يرسمها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأتية التي أريد إلحاقها بمعنى أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر ويقسم إلى تهديدات موضوعية وتهديدات ذاتية كما يقسم إلى ثلاث مستويات تهديد فعلي، تهديد ممكن، تهديد محتمل.

- **الخطر:** تهديد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان وهذا يعني أن الخطر الشد غموضا والتماسا وأكثر احتمالية وان إدراكه بشكل واضح عملية صعبة

- **التهديدات اللاتماثلية،** تسمى أيضا غير المتناظرة أو غير المتكافئة تكون من فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد الطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب

ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى"، تعني أيضا غير الانسجامية أو غير العسكرية حيث تضم كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب.

سابعا: صعوبات الدراسة:

تكمن اكبر صعوبة التي واجهتنا لدراسة هذا الموضوع هو قلة المراجع ونقص المادة العلمية التي شكلت لنا صعوبة كبيرة في انجاز هذا البحث

ثامنا : تقسيمات الدراسة :

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين ، حيث عنونا الفصل الأول بـ نظرة عامة عن جامعة الدول العربية وقسمناه بدوره إلى مبحثين جاء المبحث الأول تحت عنوان : ماهية جامعة الدول العربية والمبحث الثاني بـ الهيكل التنظيمي و المؤسساتي لجامعة الدول العربية ، أما الفصل الثاني عنوناه بـ مدى مساهمة جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي وفيه مبحثين المبحث الأول ا ماهية الأمن القومي العربي والمبحث الثاني دور جامعة الدول العربية في تعزيز الأمن القومي العربي.

الفصل الأول

ماهية جامعة الدول العربية

المبحث الأول: مفهوم جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية هي رابطة طوعية بين الدول الناطقة باللغة العربية كلغة رسمية، أُنشئت بهدف تعزيز التعاون بين أعضائها، من خلال تسهيل القيام بالأنشطة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية لصالح هذه الدول،حيث في هذا المبحث سنتناول ماهية جامعة الدول العربية بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب ، نشأة الجامعة العربية (المطلب الأول) مراحل و تأسيس الجامعة العربية (المطلب الثاني) ، مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية (المطلب الثالث) .

المطلب الأول: نشأة الجامعة العربية

ارتبط قيام الجامعة العربية باالدور الكبير للعوامل الجغرافية والتاريخية ، ذلك أن دولها تتمركز في منطقة جغرافية متقاربة[1]، تجمعها نفس الخصائص (اللغة، التاريخ، الدين، الثقافة المتشابهة، والحضارة المتوارثة، والمصالح المشتركة وكذلك المطالبات والدعوات والرغبات لدى الشعوب العربية، التي كانت تأمل في نوع من الوحدة بينها وتحقيق التكامل والحفاظ على القومية العربية[2].

أولا: تطور الفكر القومي العربي:

ترتبط فكرة الوحدة العربية مع نمو الوعي القومي عند العرب حيث يعتبر بعض الكتاب والباحثين أن جذور القومية العربية في العالم العربي ممتدة إلى ما قبل الإسلام في حين برى البعض أن القومية العربية بدأت ما بين (1909-1914) عندما أصبح لدى الشباب التركي شعور متزايد بقوميته، ومما تجدر الإشارة إليه أن فكرة القومية العربية في هذه الفترة كان بفعل تأثير المسيحيين العرب في لبنان والذين كانت اتصالاتهم بالغرب أكثف من بقية السكان، فالقومية العربية هي العامل الأساسي في بناء الدولة العربية الحديثة وهكذا تمت جذور القومية التي زرعتها النوادي الأدبية في نهاية القرن التاسع عشر وتطورت من حركة مثالية محصورة في إطار مجموعة صغيرة من مفكري النخبة إلى حركة تحررية تضم عددا

[1]- عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، الأردن، دار قنديل، 2001، ص368.

[2]- ياسين نمير طه، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، طا، الأردن دار الفكر، 2010، ص238

متزايد من الناس على أن ذلك لا يعني أن الحركة القومية أصبحت تشمل الغالبية العظمى من الشعب أو أن فكرها أخذ يسيطر عليها[1].

ثانيا: التيارات الدينية والعلمانية وأثرها في تكريس الفكر الوحدوي العربي: برز تياران هما:

- **الفكر الإصلاحي الإسلامي:** طالب المفكرون بالعودة إلى الشكل الحقيقي للإسلام أخذت حركة الإصلاح الإسلامي بعين الاعتبار القوى الناشئة في العالم الإسلامي، كما أكدت على إعادة التعاليم الإسلامية على ضوء الظروف الجديدة، وأكدت بتقديم البرهان على أن الإسلام ينسجم مع الروح العصرية، وبقيت حركة الإصلاح الإسلامي بالرغم من اعتبارها للمبادئ الإسلامية ونظام الخلافة محاولة لاحتوائها على الفكر التحرري الذي نشأ في الغرب ضمن إطار الإسلامي. وقد اعتبر جمال الدين الأفغاني على أن التماسك القومي بمثابة التماسك الديني، كما رأى أن القومية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الذي يحفز على الربط بين إحياء الإسلام ونهوض القومية العربية، و من أهم دعاته جمال الدين الأفغاني (1839-1897)، محمد عبد الوهاب (1849-1905) عبد الرحمان الكواكبي (1849-1903)، [2].

- **الفكر القومي العلماني:** شأت العلمانية في الغرب نشأة طبيعية نتيجة لظروف ومعطيات تاريخية –دينية واجتماعية وسياسية وعلمانية واقتصادية- خلال قرون من التدريج والنمو، والتجريب، حتى وصلت لصورتها التي هي عليها اليوم ، ثم وفدت العلمانية إلى الشرق في ظلال الحرب العسكرية، وعبر فوهات مدافع البوارج البحرية، ولئن كانت العلمانية في الغرب نتائج ظروف ومعطيات محلية متدرجة عبر أزمنة متطاولة، فقد ظهرت في الشرق وافداً أجنبياً في الرؤى والإيديولوجيات والبرامج، يطبق تحت تهديد السلاح وبالقسر والإكراه؛ لأن الظروف التي نشأت فيها العلمانية وتكامل مفهومها عبر السنين تختلف اختلافاً جذرياً عن ظروف البلدان التي جلبت إليها جاهزة متكاملة في الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية والتاريخية والحضارية، فالشرط الحضاري الاجتماعي التاريخي الذي أدى إلى نجاح العلمانية في الغرب مفقود في البلاد الإسلامية، بل فيها النقيض الكامل للعلمانية، ولذلك كانت النتائج مختلفة تماماً، وحين نشأت الدولة العربية الحديثة كانت عالة على الغربيين الذين كانوا

[1]- نجيب عازولي، يقظة البلاد العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، 1997، ص220.

[2]- عبد الله الطائي، إبراهيم ناجي، الأهرام للنشر والتوزيع، مصر 1991، ص 11

حاضرين خلال الهيمنة الغربية في المنطقة، ومن خلال المستشارين الغربيين أو من درسوا في الغرب واعتنقوا العلمانية، فكانت العلمانية في أحسن الأحوال أحد المكونات الرئيسية للإدارة في مرحلة تأسيسها، وهكذا بذرت بذور العلمانية على المستوى الرسمي قبل جلاء جيوش الاستعمار عن البلاد الإسلامية التي ابتليت بها[1].

مثل هذا الفكر إبراهيم ناجي، وآخرون وقد هدف هؤلاء القوميون لإبعاد الدين كلية عن العمل القومي وأصبحوا طليعة التغيير لأنهم أبدوا أكثر من غيرهم استعدادا للتجاوب مع القوى الجديدة في الغرب وكانوا يهدفون إلى تأسيس دولة قومية لا علاقة لها بالإسلام، كما أنهم أول من أيد فكرة القومية العربية الخالية من أي مضمون إسلامي، كما نانوا يفصل الدين عن الدولة لمصلحة الإسلام والشعب العربي، وبهذا بناء دولة عصرية على غرار النظام السياسي العربي. ومنه نستطيع تلخيص أربعة اتجاهات برزت مع مطلع القرن العشرين[2]:

- **الاتجاه الأول:** يدعو إلى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية، بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي من شأنه أن يقمي الشخصية العربية ، ويحافظ على اللغة والقومية ويضمن إدخال إصلاحات حديثة في الإدارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تبني هذا الاتجاه حزب اللامركزية العثماني وجمعيتا بيروت والبصرة الإصلاحيتان.
- **الاتجاه الثاني:** ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة العثمانية ارتباطا وثيقا ويمثل هذا الاتجاه جمعيتا القحطانية والعهد السريتان[3].
- **الاتجاه الثالث:** يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية ويدعوا إلى خلافة عربية فرشية ومن رواد هذا الاتجاه إبراهيم ناجي
- **الاتجاه الرابع:** يدعوا إلى الثورة على الأتراك والانفصال التام عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية مستقلة تظم الولايات العربية في الدولة العثمانية وتمثله جمعية العربية الفتاة .

---

[1]- مقال منشور في انظر الموقع http://www.saaid.net/mktarat/almani/15.htm اطلع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 10.

[2]- مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دار الشورى، ط3، بيروت، 1988، ص 48

[3]- محسن الجابري، الثورة العربية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بغداد، 1990 ،ص48

خصائص الاتجاهات : وللاتجاهات ملامح متميزة أهمها [1]:

1) مواجهة التراث الإسلامي، إما برفضه بالكلية واعتباره من مخلفات عصور الظلام والانحطاط والتخلف –كما عند غلاة العلمانية-، أو بإعادة قراءته قراءة عصرية –كما يزعمون- لتوظيفه توظيفاً علمانياً من خلال تأويله على خلاف ما يقتضيه سياقه التاريخي من قواعد شرعية، ولغة عربية، وأعراف اجتماعية، ولم ينج من غاراتهم تلك حتى القرآن والسنة، إما بدعوى بشرية الوحي، أو بدعوى أنه نزل لجيل خاص أو لأمة خاصة، أو بدعوى أنه مبادئ أخلاقية عامة، أو مواعظ روحية لا شأن لها بتنظيم الحياة، ولا ببيان العلم وحقائقه، ولعل من الأمثلة الصارخة للرافضين للتراث، والمتجاوزين له (أدونيس)و (محمود درويش)و (البياتي)و (جابر عصفور).

أما الذي يسعون لإعادة قراءته وتأويله وتوظيفه فمن أشهرهم: (حسن حنفي)و (محمد أركون) و (محمد عابد الجابري)و (حسين أمين)، ومن على شاكلتهم، ولم ينج من أذاهم شيء من هذا التراث في جميع جوانبه.

2) اتهام التاريخ الإسلامي بأنه تاريخ دموي استعماري عنصري غير حضاري، وتفسيره تفسيراً مادياً، بإسقاط نظريات تفسير التاريخ الغربية العلمانية على أحداثه، وقراءته قراءة انتقائية غير نزيهة ولا موضوعية، لتدعيم الرؤى والأفكار السوداء المسبقة حيال هذا التاريخ، وتجاهل ما فيه من صفحات مضيئة مشرقة، والخلط المتعمد بين الممارسة البشرية والنهج الإسلامي الرباني، ومحاولة إبراز الحركات الباطنية والأحداث الشاذة النشاز وتضخيمها، والإشادة بها، والثناء عليها، على اعتبار أنها حركات التحرر والتقدم والمساواة والثورة على الظلم، مثل: (ثورة الزنج) و (ثورة القرامطة) ومثل ذلك الحركات الفكرية الشاذة عن الإسلام الحق، وتكريس أنها من الإسلام بل هي الإسلام، مثل القول بوحدة الوجود، والاعتزال وما شابه ذلك من أمور تؤدي في نهاية الأمر إلى تشويه الصور المضيئة للتاريخ الإسلامي لدى ناشئة الأمة، وأجياله المتعاقبة.

- **أشهر المشاريع الوحدوية العربية قبيل 1945**: باندلاع الحرب العالمية الثانية انقسم القادة العرب إلى فريقين: فريق أعلن تأييده للحلفاء على أمل أن تحقق آمال العرب في

[1]- - مقال منشور في انظر الموقع http://www.saaid.net/mktarat/almani/15.htm اطلع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 10

الوحدة والاستقلال بعد الحرب ، وفريق أخذ على الحلفاء إهمالهم للعرب وقضاياهم ورأي بأنه لا بد من الاستفادة من الوضع الدولي باتخاذ الحياد بين الكتلتين والمتحاربتين[1] و فرضت الحرب العالمية الثانية على صانعي القرار البريطاني ضغوطا عديدة فقد استوجبت توجيه الأجهزة السياسية لخدمة العمليات الحربية وأقدمت على تدابير عديدة في صيف1941 م تستهدف إعادة تنظيم القيادة العليا لقوات الشرق الأوسط ومن هذه التدابير إنشاء مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة لتسهيل الشحن البحري وتنظيم الاقتصاد المحلي كذلك انتهجت بريطانيا طريقة لضم وإلحاق البلاد العربية ببعضها البعض ومن بين تلك المحاولات.

- جاءت المحاولة الأولى بصيغة اقتراح من وينستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني تضمنت رسالة بعث بها إلى أنثوني إيدن في 19 ماي 1941م يتضمن هذا القراح توسيع المملكة العربية السعودية حيث تضم العراق وشرقي الأردن وذلك مكافئة للملك عبد العزيز بن سعود الذي عبر عن ولائه لبريطانيا غير أن خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية أثبتوا تعذر اقتراحه[2].
- جاءت المحاولة الثانية من أنثوني إيدن الذي قدم مذكرة بعنوان السياسة العربية البريطانيا، في 27 ماي 1941م تناول فيها موضوع الاتحاد العربي وقال: أن بريطانيا لا تعارض الاتحاد وعلى العرب أن يقرروا بأنفسهم، لكنه عاد وقال: أن الاتحاد العربي ليس عمليا بسبب الخصومة السعودية الهاشمية ورغبة العراق في تولي زعامة العرب.

يبدو أن الواقع الذي أدى بايدن إلى مثل هذا التصريح هو نتيجة سياسة التفكيك البريطانية للعرب وترسيخ العداء فيما بينهم من خلال تحريض الملك عبد العزيز وتشجيعه على التوسع، وقد وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح ايدن قبل خطابه الشهير ببلدية لندن 25-05-1941م الذي أيد فيه دعمه للعرب التحقيق وحدتهم واعتبرهم على حد قوله أصدقاء بريطانيا، واستقبل هذا الخطاب بالترحيب خاصة في الصحف العربية، حيث نشر عبد الرحمن عزام في مجلة المصور عدد 11-12-1945م، مقالا بعنوان: (لا حياة لمصر وشقيقاتها العرب إلا بالاتحاد)، وعلى الصعيد الرسمي حث الوزير المفوض السعودي في

[1]- مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص255.

[2]- علي محافظة واخرون، مصدر سابق، ص37.

لندن أنثوني إيدن، على أن تقوم الحكومة البريطانية بمبادرة لدفع مشروع الاتحاد العربي، كما رأى ممثلو بريطانيا في القاهرة، بغداد، بيروت، القدس وجدة تعذر تنفيذ أي اتحاد عربي ومن هنا يمكن القول بان الوحدة التي تريدها بريطانيا للعرب مبنية على مدى تحقق مصالحها وعلى مدى استجابة منافسيها في البلاد العربية[1].

ثم بحث الموضوع ثانية في اجتماع اللجنة الرسمية للشرق الأوسط في 08-10-1941م واتضح أن كل مشروع اتحاد عربي مقبول اذا كان يخدم المصالح البريطانية، وتم الاتفاق على ضرورة إصدار تصريح رسمي أعد كمشروع في ديسمبر 1941م ومن الفوائد الواردة في التقرير، زيادة النقود البريطاني في المنطقة، ويعتبر هذا التقرير وثيقة مهمة، عالجت موضوع الاتحاد العربي من منطلق العلاقات العربية البريطانية وأغفل التقرير أي إشارة على تطلعات العرب القومية نحو الوحدة، وقد بقيت محتويات التقرير بين أخذ ورد لدى المسؤولين البريطانيين، وجمد الموضوع لمدة عام يصيب تدهور الوضع العسكري للحلفاء وتراجع قوتهم،غير أن انتصاراتهم في معركة العلمين، في 8 نوفمبر 1942م، قدم فرصة جديدة لاستطلاع إمكانات التعاون الاقتصادي والثقافي العربية.

وفي جويلية 1943م التقى نوري السعيد مع مصطفى النحاس بعد الجولة الأولى لكل من لبنان وسوريا للتباحث في شؤون الوحدة، وفي 10 جانفي 1944م قدم إلى مصر رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، ثم بعده سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا، وفي الشهر نفسه زار مصر وفد سعودي، وبعده وفد لبنائي برئاسة رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، ثم ختمت اللقاءات بزيارة وفد يمني في فيفري 1944م وقد ظهر خلال هذه المشاورات التمهيدية ثلاث اتجاهات رئيسية[2] :

- اتجاه يدعو إلى وحدة سوريا الكبرى بزعامة الأمير عبد الله الحسين بدعم ثوري السعيد، الذي كان يرى أن هذه الوحدة قفزة نحو تحقيق وحدة الهلال الخصيب.
- اتجاه يدعوا إلى قيام دولة موحدة تشمل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.

[1]- علي محافظة واخرون، مصدر سابق، ص37.

[2]- جلال يحي، العالم العربي الحديث المعاصر، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص18

- اتجاه يدعو إلى اتحاد أشمل يضم مصر، السعودية واليمن بالإضافة إلى الهلال الخصيب.

وبعد سلسلة الحوارات أثناء اللقاءات الثنائية التي نظمتها مصر، اتضح التعارض بين الاتجاهات الثلاث وكان الحل أن يتنازل أو الطرفين عن مشروعهما، وبالفعل توقف أصحاب مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب عن مشروعهما[1].

المطلب الثاني: مراحل و التأسيس الجامعة العربية:

سنتناول هذا المطلب في فرعين هما:

الفرع الأول: مراحل الجامعة العربية

شعرت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية بضرورة تنفيذ خطتها بجمع العرب تحت نظام حكم موحد لضمان السيطرة عليه فهي في حاجة ماسة لتأمين المنطقة العربية نظرا لأهميتها الإستراتيجية وحتى يظل هذا الممر مفتوحا إلى الشرق، الطريق التجاري للهند)، وذلك في الوقت الذي كان يسيطر فيه جو مقلق بالنسبة لبريطانيا تمثل في إنعاش الدعوة الاستقلال البلاد العربية، والرغبة في استغلال ظروف الحرب التحقيق ذلك. بالإضافة إلى ترديد أصداء الدعوة للوحدة العربية في المنطقة، إلى جانب ظهور الثورة المضادة لبريطانيا في العراق بقيادة رشيد الكيلاني وهو زعيم التيار الوطني في العراق والذي تبين فكرة استغلال اشتراك بريطانيا في الحرب للضغط عليها لكي تمنح للعراق الاستقلال[2] وتأجج الوضع في فلسطين، كما أن المانيا وإيطاليا أظهرت تعاطفها مع الحركة العربية من اجل الاستقلال، رغبة في زيادة الصعوبات أمام بريطانيا. والقيام بتحركات عملية لدعم ثورة رشيد الكيلاني في العراق ضد بريطانيا[3].

ففي عام 1941م كانت بريطانيا في مأزق لا تحسد عليه أصدقاؤها الفرنسيون استسلموا عام 1940م وأصحابها الأمريكان لم يقرروا بعد خوض الحرب، والسوفيات كانوا مرتبطين بمعاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا، وجيوش المحور كانت تزحف باتجاه مصر، والمجهود

---

[1]- علي محافظة واخرون، مصدر سابق، ص47.

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 253.

[3]- رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر لأمة عربية إسلامية**، دار الثقافة، القاهرة، 1992، ص74.

الحربي البريطاني كان على وشك الانهيار فهداها دهاؤها إلى تقديم اقتراح يضمن لها تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى مواجهة التغلغل الأمريكي والفرنسي، لاسيما بعد قيام السعودية بالاتفاق المباشر مع شركات النفط الأمريكية لاستخراج النفط ووجود وحدة عربية[1] .

وهذا لتكون حلقة في سلسلة الأحلاف السياسية العسكرية الممتدة من أوغندا حتى تركيا للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية[2].

أعلن وزير الخارجية البريطاني (إيدن) في 29 ماي 1941م تصريحه الذي جاء فيه أن حكومة جلالته سوف تبذل لتأييدها التأمل لأي خطوة تلقى موافقة عامة في المنطقة العربية يكون من شأنها تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية وكذلك الروابط السياسية، ودعمت بريطانيا هذا الاتجاه بتصريح بتاريخ 19 مارس 1942 والثاني 24 فيفري 1943 حيث كي فيها وزير خارجيتها مما سبق أن أعلن فيه مجلس العموم البريطاني آنذاك أن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية[3]، واغتم العرب الفرصة لإيجاد نوع من الاتحاد بين بلدانها بعد أن اختلفت الظروف إذ أصبح العربي بحاجة لدعم البريطانيا، وقد اندحرت دول المحور اثر هزيمتها في معركة العلمين 1942م، وانتصرت دول الحلفاء، فبدأت المشاورات من أجل الوحدة عام 1943م"، في الوقت الذي فشلت فيه محاولات الوحدة الإقليمية لمشروعي الهلال الخصيب الذي قدمه نوري السعيد 1942م، ومشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير عبد الله بن الحسين والمتضمن إلحاق سوريا ولبنان وفلسطين بإمارة شرق الأردن عام 1943م[4].

---

[1]- محمد مجذوب، **التنظيم الدولي**، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، لبنان، حلمي الحقوقية 209، ص 365

[2]-- محمد رفيق الطيب، **العالم العربي والتحديات المعاصرة**، ط1، دار الثقافة، لبنان، 2010، ص42.

[3]- عبد الحميد سمور زهدي، **تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، 2008، ص 294.

[4]- محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثبات الاستراتيجي والتغير الظرفي**، ط1، دار المنهل للطباعة لبنان، 2009، ص 283

الفرع الثاني: تأسيس جامعة الدول العربية:

من أسباب نمو حركة التحرر في العالم نذكر الاستبداد والاضطهاد اللذان سلطهما الاستعمار على الشعوب الخاضعة له ،جعل من هذه الأخيرة تتطلع للحرية والاستقلال ،إضافة إلى الاستغلال البشع الذي مارسه الاستعمار على المستعمرات ،والمتمثل في استنزاف الثروات والموارد الطبيعية ،والقمع الديني والثقافي وعدم وجود حرية الرأي والتعبير في غالبية هذه البلدان المستعمرة. بعد الحرب العالمية الثانية كانت حركة التحرر العربية قد برزت على الساحة العربية جاعلة من الشعور القومي، البيئة المناسبة لحركتها التحررية، وكانت الأوضاع السيئة التي خلفتها الحروب المناسبة والتي دعمت حركة التحرر العربية، من خلالها أظهرت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية حيث كانت أراضيها مسرحا لبعض المعارك الحربية، كما اتضحت أهمية المنطقة العربية استراتيجيا واقتصاديا، فوجدت حركة التحرر العربية أن الحرب فرصة تاريخية للمطالبة بالتخلص من السيطرة الأوروبية، وبدأت الشعوب العربية تفكر في جمع صفوفها للمطالبة بحقوقها، ورأت بريطانيا آنذاك أن مصلحتها كسب ود الدول العربية عن طريق تأييدها في المطالبة بالتحرر والاستقلال وتكوين اتحاد عربي تمهيدا لفرض سيطرتها على الاتحاد.

على هذا الأساس بادرت الدول العربية المستقلة (مصر، العراق، سوريا، السعودية، لبنان واليمن)، إلى إجراء سلسلة من الاجتماعات بهدف إنشاء الاتحاد العرب المنشود، وخلال الفترة الممتدة من 25 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1944م، عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعا خاصا ووضعت الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية في بروتوكول عرف ب: بروتوكول الإسكندرية[1].

[1]- علي محافظة واخرون، مصدر سابق، ص47.

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف الجامعة العربية

الفرع الأول : مبادئ الجامعة العربية

لجامعة الدُّول العربيّة مجموعة من المبادئ التي لا بُدّ أن تلتزم بها؛ في سبيل تحقيق أهدافها حيث تقوم الجامعة العربية على جملة مبادئ ومرتكزات هي:

- تقرير حقّ المساواة بين الدُّول الأعضاء جميعها؛ حيث إنّ القرار الذي يتمّ اتّخاذه بالإجماع، يتمّ تطبيقه من قِبَل الدُّول جميعها، أمّا ما يتمّ اتّخاذه بتصويت الأكثريّة، فإنّ القرار يتمّ تطبيقه من قِبَل الدُّول التي وافقت عليه.
- قيام جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدر المساواة.
- مهمة مجلس الجامعة هو مراعاة تمثيل ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من الاتفاقيات، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلاة بينها، والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها
- حلّ الخلافات بين الدُّول الأعضاء سلميّاً دون اللجوء إلى القوّة
- قرارات المجلس ملمة لمن يقبلها عدى الأحوال التي يقع فيها خلافا بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجا الطرفين إلى المجلس لفض النزاع بينها.
- لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين الدول الأعضاء كما لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية من أية دولة من دولها.
- يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء إذ ما اشتمل البروتوكول على قرار خاص بضرورة احترام استقلال لبنان وسيادتها، واعتبار فلسطين ركنا هاما من أركان البلاد العربية ويجب على الدول العربية تأييد قضية فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيها المشروعة وصون حقوقها العادلة.

- وأخيرا نص البروتوكول على أن تشكل فورا لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية للتشكيل والقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية[1].
- كما قدم البروتوكول ثلاثة اقتراحات كانت كالآتي:

- تحقيق وحدة فورية للدول العربية وإنشاء دولة واحدة.
- إقامة دول اتحادية.
- إقامة تنظيم دولي مع الحفاظ على استقلالية الدول الأعضاء.

وفي يوم 07 أكتوبر 1944م، تم الاتفاق على البروتوكول (محضر جلسات المؤتمر) ووقعته الدول السبع. وقد شارك في إعداده كل من اللجنة الفرعية التي أوصى البروتوكول بتشكيلها، ومندوبي الدول العربية الموقعة على البروتوكول، وبعد اكتمال مشروع الميثاق أقر بقصر الزعفران بالقاهرة في مارس1945م[2]، حيث عقد مؤتمر بالقاهرة حضرته ستة دول عربية: العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية ومصر، تبنته الدول الحاضرة بالإجماع ووقعته في 22 مارس 1945م، أما اليمن فلم تنظم إلى الميثاق إلا في 05 ماي 1945م، أين أصبح الميثاق جاهز للتطبيق، وبمصادقة الدول السبع الأعضاء على هذا الميثاق ظهرت جامعة الدول العربية إلى الوجود ابتداء من 11 ماي 1945م، لتصبح أول منظمة عربية جامعة تنشأ في تاريخ العرب الحديث والمعاصرة، ومن الثابت أن قيام جامعة الدول العربية لم يكن يمل بأي حال من الأحوال حدثا جديدا على صعيد العلاقات العربية، فالمؤكد أن فكرة الوحدة العربية كانت مطروحة منذ قرون مضت.

• اللجنة التحضيرية وبروتوكول الإسكندرية:

انتهت المشاورات العربية، مع بداية عام 1944. وكانت الحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء الذين كانت جيوشهم تسيطر على الوطن العربي بأسره، وبعد هزيمة قوات المحور في المغرب العربي. سعي الحلفاء في ذلك الوقت لإعادة اقسام العالم في مؤتمرات طهران والدار البيضاء ريالطا. وكانت الصيغة الدولي المقبولة لتغطية مناطق

[1]- غالب بن غلاب العربي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، الرياض2010، ص 25.

[2]- صدوق عمر ، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص79,

النفوذ، أن تنشأ منظمات إقليمية تحت مظلة الأمم المتحدة وتتعاون معها في حفظ السلام والأمن العالميين[1].

وكان الرأي العام العربي، بأحزابه وصفه ومنظماته، يضغط في اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية. وتبوأت مصر مقامة خاصة في نفوس العرب بعد المشاورات الأولية التي أجراها مصطفي النحاس مع وفود الدول العربية. في هذا المناخ الدولي والعربي، وجه "مصطفى النحاس"، رئيس وزراء مصر، في 12يوليه 1944، الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، التي ستتولى صوغ المشروعات التحقيق الوحدة العربية. اجتمعت اللجنة التحضيرية بالإسكندرية، في 25 سبتمبر 1944، بحضور مندوبين عن مصر وسورية ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعن حرب فلسطين، وعقدت ثماني جلسات متوالية. استبعد المجتمعون، منذ البداية، فكرة الحكومة المركزية ومشروعي سورية الكبري والهلال الخصيب، بعد مناقشات مطولة. وانحصر النقاش في اقتراح نوري السعيد، بتكوين مجلس اتحاد، له سلطة تنفيذية، أو تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته إلا الدول التي توافق عليها[2] .

وشرح نجيب الهلالي، من الوفد المصري، الرأي بهاتين الصيغتين من التعاون فقال : إن هناك من يفضل الصورة الثانية على الصورة الأولى، وهؤلاء يبنون رأيهم على أن في الصورة الأولى افتأتا على سيادة الدولة التي لا تقبل القرارات، لأنها ترغم على اتخاذ خطوة لا ترضيها. وإن الإجماع منعقد على تكوين هيئة الأمم العربية والخلاف هو هل يكون رأي هذه الهيئة ملزمة أو غير ملزم؟. فإذا اجتمعت مثلا سبع دول، خمس منها توافق على رأي والدولتان الأخريان لا تريان هذا الرأي لأنه ضار بهما، فهل يجب أن تلزم هاتان الدولتان بتنفيذ القرار أم لا ؟.

[1]- مقال منشور في الموقع التالي اطلع عليع يوم 2022/05/15. على الساعة14.00
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec02.doc_cvt.htm
[2]- مقال منشور في الموقع التالي اطلع عليع يوم 2022/05/15. على الساعة14.00
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec02.doc_cvt.htm

وتدخل مصطفى النحاس، فأكد أن فكرة اتحاد عربي له سلطة تنفيذية وقراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها، التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية. وأنه لا يبقى بعد ذلك إلا الرأي القائل بتكوين اتحاد، لا تكون قراراته ملزمة، إلا لمن يقبلها.

وتبين من المناقشات أن لدي الوفد المصري مشروع متكاملا عن الجامعة العربية، وأن الدبلوماسيين والخبراء المصريين يتجهون في صيغهم نحر إنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون والتنسيق، لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي. وأعطى الوفد هذه المنظمة اسم الجامعة العربية"، لتكون مقبولة لدى الرأي العا العربي المتعطش للوحدة. وأثارت كلمة جامعة جدة طرب بين الوفود العربية.

وترجع هذه التسمية التي تحملها المنظمة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مصر إلى اللجنة التحضيرية في 2 أكتوبر 1944، تدعو فيه إلى: تأليف جامعة الدول العربية من الدول التي تقبل الأفضل لها". وكانت هناك عدة اقتراحات أخري قدمت إلى اللجنة التحضيرية، مثل اقتراح سوري بتسميتها "التحالف العربي"، وآخر عراقي بتسميتها "الاتحاد العربي". أما الوفد المصري فقد رأى أن اسم الجامعة العربية" أكثر ملائمة للتنظيم العربي لأسباب متعددة، منها:

1) إن هذا الاسم يتفق مع المصطلحات اللغوية والسياسية العربية، لأن كلمة "الجامعة" تفيد الرأي أو النظام، الذي يربط بين الأفراد والجماعات. ولأنها في الشريعة الإسلامية تعني جماعة المؤمنين، وقد يقابل اصطلاح الأمة. وتفيد كذلك الاتفاق. وأيضا فإن العرب . كما قال نجيب الهلالي، عضو الوفد المصري، وهو يشرح أسباب تفضيل ا لاسم الجامعة . يستعملون كلمة جامعة الأداء معاني الارتباط الوثيق، فيقولون (الصلاة جامعة)، (اجتماع الناس حول من يحمل اللواء)، (ويد الله مع الجماعة)... الخ.
2) كما أن هذا الاسم يتميز بإزالة الغموض وسوء الفهم المتولدين عن كل من اسم (التحالف) و (الاتحاد). فالاسم الأول يعني الاقتصار على الروابط العارضة، الأمر الذي لا يتفق مع حقيقة العلاقات العربية التي ترجع إلى عدة قرون عريضة، فالأمر

إذن لا يتعلق بالبحث عن إنشاء هذه الروابط، ولكن يتعلق بإنشاء جهاز دائم يرعى هذا الروابط ويدعمها. أما الاسم الثاني (الاتحاد) فلا يتفق مع حقيقة الروابط والعلاقات المراد صياغة ميثاق المنظمة على أساسها. ولا تعبر عن حقيقة الاختصاص راغبة في التنازل عن أي من مظاهر سيادتها السياسية والاقتصادية لهذه المنظمة.

وأخيرا وافق المجتمعون على اسم الجامعة بعد تنقيحه من "الجامعة العربية" إلى جامعة الدول العربية"، وأصدر ممثلو الحكومات العربية، الذين حضروا اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية، في نهاية هذه الاجتماعات، بروتوكولا، تعرف باسم "بروتوكول الإسكندرية" [1]، يسجل اتفاقهم على إنشاء جامعة الدول العربية".

- **ميثاق الجامعة العربية 22 مارس 1945م:**

على الرغم من التعديلات الوزارية التي طرأت على حكومات بعض الدول العربية الموقعة على بروتوكول الإسكندرية، فقد استمرت الجهود العربية المبذولة لتنفيذ ما أوصي به ذلك البروتوكول، وبالخصوص ما يتعلق بإعداد النظام الأساسي لجامعة الدول العربية، التي أقر البروتوكول تكوينها، أو ما عرف فيما بعد بميثاق الجامعة.

في أعقاب الوثيقة التي صدرت عن الجامعة او ما يعرف باسم بروتوكول الإسكندرية بتاريخ 07 أكتوبر 1945م. شكلت لجنة سياسية كلفت بوضع ميثاق الجامعة، وبعد الانتهاء منه قدمته إلى اللجنة التحضيرية من اجل الموافقة عليه. وخلال اجتماع عام لمندوبى الدولة العربية الأعضاء في قصر الزعفران في مدينة القاهرة في 17 مارس 1945م ليتم التوقيع على الميثاق المذكور في 22 مارس 1945م، وكانت الدول الموقعة حين ذاك هي: العراق، شرق الأردن، السعودية، اليمن، سوريا، لبنان ومصر، ومما تضمنه هذا الميثاق أن الدولة العربية المستقلة الموقعة ستكون بمثابة نواة للجامعة بصورة مؤقتة، وسيكون باب العضوية للجامعة مفتوح أمام الدول التي لم تستقل في بعد والتي ترغب في الانخراط ضمن أسرة الجامعة، وتكون طريقة الانضمام بواسطة طلب من الدول المعنية وهكذا انضمت السودان

[1]- بروتكول الإسكندرية

سنة 1956م، ثم المغرب وتونس1958 م، ثم الجزائر بصورة رسمية بعد استقلالها في 1962م[1].

تكون ميثاق الجامعة العربية من ديباجة و20 مادة وثلاثة ملاحق عن فلسطين والتعاون، وتعيين الأمين العام الأول وقد نص هذا الميثاق على أهداف ومبادئ الجامعة، كما نص الميثاق على اتخاذ مدينة القاهرة مقرة دائمة للجامعة العربية، وينعقد مجلسها انعقادا عاديا مرتين في السنة في شهر مايو وأكتوبر، ويمكن أن ينعقد بصورة استثنائية استجابة لطلب دولتين من الدول الأعضاء، وجاء في هذا الميثاق كذلك إن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزما لجميع الأعضاء، كذلك عين عبد الرحمان عزام الوزير المفوض لوزارة الخارجية المصرية كأول أمين عام للجامعة لمدة عامين، وتعرض ميثاق الجامعة العربية منذ منذ تأسيسها لجملة من مشاريع الإصلاح والتعديل، فبعد قيام الجامعة العربية بثلاث سنوات برزت أول محاولة لتعديل ميثاقها، وكانت تلك المحاولة الحكومة السورية، التي تقدمت باقتراح تطالب فيه بتعديل المادة (9) من الميثاق حيث طالبت بضرورة التزام الدول العربية بالامتناع عن التفاوض وأن لا تتدخل أي دولة من دول الجامعة في أي مفاوضات مع دول أخرى تستهدف القبول بامتيازات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تتعارض ومصالح الجامعة العربية أو مصالح أحد أعضائها[2].

ففي عام 1951م تقدمت سوريا بمشروع آخر دعت إلى إنشاء اتحاد بين الدول العربية بشكل تدريجي واقترحت تشكيل الهيئات والمجالس المشرفة على الاتحاد، وتقدم العراق بمشروع مشابه للمشروع السوري في جانفي 1954م، إلا أن المشروعان كان مصيرهما الرفض والتجاهل من قبل بقية أعضاء الجامعة، وفي سنة 1958م قرر الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمان عزام إجراء سلسلة من المحادثات مع حكومات الدول العربية حول كيفية تعديل ميثاقها، ثم تجددت الدعوة لتعديل الميثاق في الدورة 32 بمجلس الجامعة الذي عقد بالدار البيضاء بالمغرب في 1 سبتمبر 1959م، وذلك بعد استقلال العديد من الدول العربية، وبهذا شكلت لجنة لدراسة أوجه تعديل الميثاق وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الجامعة في 8 سبتمبر 1959م.

---

[1]- أبو الطين الأخضر، التاريخ المعاصر، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1985، ص 396.

[2]- صدوق عمر، مرجع سابق، ص 80

الفرع الثاني: أهداف جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربية، بصفة عامة، للدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء بها من ناحية، وللدفاع عن مصالح كل المجتمع العربي من ناحية أخرى، وهذا هو الجوهر الأساسي أهداف هذه المنظمة العربية، أو الغرض الأساسي من بين مختلف أغراضها، والذي تتفرع عنه بقية الأهداف والأغراض الأخرى. ويمكن لنا أن نتبين أهداف جامعة الدول العربية من نصوص وثائقها بروتوكول الإسكندرية والميثاق .

وتعد الجامعة العربية مظهرا صحيحا للتعاون العربي العام في سبيل تحقيق الأهداف القومية، فهي تعمل على إزالة أسباب التباين والاختلاف في مظاهر الحياة العامة، وإقامة مخطط على أسس التالف والتوحد، كما أنه مقر واسع تنظم فيه الجهود الرسمية التي تعمل في سبيل تحقيق الوحدة التامة بين أجزاء الأمة العربية في كل الميادين، وإن تبني الدعوة لتحقيق أهداف العرب القومية في الداخل والخارج، وتحمل راية النضال العربي في سبيل استكمال مقومات السيادة والتحرر في جميع أجزاء الوطن العربي، إن المجال السياسي لم يكن النطاق الوحيد الذي زاولت فيه الجامعة العربية نشاطها، بل اهتمت بالنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فقد عبدت الطريق أمام الوحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، يمكن تلخيص أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية في النقاط التالية:

- صيانة أمن الدول الأعضاء واستقلالها وتحرير فلسطين وسائر البلاد العربية غير المستعمرة وتصفية الاستعمار
- تعزيز العلاقات بين الدول في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية وتطوير التعاون بينها.
- توجيه المواد الطبيعية في الوطن العربي لما فيه من خير للأمة وتشجيع اللقاءات والمنظمات والهيئات العربية
- دعم السلام العالمي والتعاون الدولي على قواعد الحرية والعدل والمساواة بين جميع الدول وفق مبادئ الأمم المتحدة وعلم الانحياز وفي مقدمتها علم الاشتراك في الاحلاف

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و المؤسساتي لجامعة الدول العربية

تتكون جامعة الدول العربية كسائر المنظمات الدولية العالمية والإقليمية من عدد من الأجهزة والفروع الرئيسية اللازمة لحسن سير العمل فيها وتحقيق الأغراض والأهداف التي أنشئت من أجلها، وتتكون الجامعة من ثلاثة فروع رئيسية أنشئت بمقتضى نصوص الميثاق كما ثمة أجهزة أخرى أنشأنا معاهدة الدفاع العربي المشترك التي أبرمت في عام 1950 بالإضافة إلى نوع ثالث من الأجهزة الثانوية التي تم إنشاؤها بمقتضى قرارات من مجلس الجامعة العربية،، تتقاسم المهام والمسؤوليات داخل جامعة الدول العربية عدد من الهيئات والأجهزة شأنها في ذلك شأن جميع المنظمات الدولية الأخرى والتي سنتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مجلس جامعة الدول العربية

هو أداة الجامعة الأولى وأعلى سلطة في جامعة الدول العربية وطبقا للمادة الثالثة [1]، من ميثاق الجامعة العربية يتألف من ممثلي الدول المشتركة في ميثاق الجامعة العربية، وينعقد مرتين في السنة انعقادا عاديا في كل من شهر مارس وسبتمبر كما ينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من أعضائه طبقا للمادة الحادية عشر من الميثاق ويكون لكل دولة صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها ولم يبين الميثاق مستوى التمثيل في المجلس وحدث كثيرا أن انعقد على مستوى الوزراء (وزراء الخارجية أو الداخلية أو غيرهم، وذلك حسب المواضيع المدرجة على جدول الأعمال) وعضوية مجلس الجامعة تقوم على مبدأ المساواة[2] ، فكافة الدول ممثلة في المجلس على قدم المساواة ولا يكون لكل منها سوى صوت واحد كما أن المجلس هو الهيئة العامة التي يشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة أما الباقي فهي أجهزة مهمتها مساعدة المجلس في أداء مهامه.

والنظام المتبع في تشكيل المجلس يتفق مع ما هو سار في المنظمات الدولية حيث تضم هذه الأجهزة سائر الدول الأعضاء في المنظمة كما تتمتع سائر الدول الأعضاء في الجامعة بحق التمثيل وحف التصويت وبجانب الأعضاء هناك تمثيل الشعب الفلسطيني في مجلس الجامعة منذ سنة 1945 بسبب الظروف الخاصة بفلسطين ولكن لا يتمتع ممثل فلسطين

[1]- أنظر المادة (03) من ميثاق جامعة الدول العربية

[2]- حسن نافعة ، التنظيم الدولي ، (بدون طيعة) ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2004، ص215

بحق التصويت على قرارات مجلس الجامعة باستثناء القرارات التي تتعلق بالمشكلة الفلسطينية ويتم اختيار ممثلي فلسطين بقرار من مجلس الجامعة العربية ومنذ سنة 1964 تتولى هذا التمثيل منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الجهة الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني حيث أنها هي التي تعين ممثليها لدى مجلس الجامعة، ويعتمد المجلس أوراق تمثيلهم[1].

وتتلخص اختصاصاته وفقا للميثاق بالقيام بكل ما من شأنه تحقيق أغراض الجامعة واحترام وتنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات وتعزيز التعاون بين الدول العربية والهيئات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول طبقا للمادة الثالثة من الميثاق .

وفض المنازعات المحتمل تشويها بين الدول العربية عن طريق الوساطة أو التحكيم طبقا للمادة الخامسة من الميثاق [2]، زيادة على اختصاص المجلس في تعيين الأمين العام للجامعة العربية طبقا للمادة الثانية عشر والموافقة على ميزانية الجامعة وتحديد نصيب كل عضو في النفقات طبقا للمادة الثالثة عشر ووضع النظام الداخلي للمجلس واللجان الدائمة والأمانة العامة للجامعة طبقا للمادة السادسة عشر وهو الذي يتخذ التدابير الضرورية لدفع العدوان الذي يقع على أحد الأعضاء ويقوم بحفظ الأمن والسلم بواسطة التعاون بين مختلف الدول الأعضاء بمختلف صوره طبقا للمادة السادسة.

يتم تعيين الأمين العام بقرار يصدر من مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي (2/3) من أعضائه حسب المادة الثانية عشر من الميثاق، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد طبقا للمادة الثانية من النظام الداخلي للأمانة العامة والأمين العام باعتباره أكبر موظف في الجامعة وممثلها والمتصرف باسمها لا يمثل الدولة التي ينتمي إليها ولا أية دولة أخرى ولا يتلقى التعليمات من أية دولة، وهو ما يتضمنه القسم الذي يؤديه الأمين العام عند توليه لمنصبه وهو ما أكدته المادة الثالثة من لائحة شؤون موظفي الجامعة.

---

[1]- عبد العزيز سرحان ، المنظمات الإقليمية و المتخصصة ، (بدون طبيعة) ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1974 ، ص 132

[2]- أنظر المادة (03) من ميثاق جامعة الدول العربية

لقد شهدت الجامعة العربية تعاقب العديد من الأمناء العامين ويلاحظ أن معظم أمناء الجامعة العربية مصريو الجنسية وفي هذا الشأن ظهر اتجاهين:

الاتجاه الأول:

يرى أن الجامعة العربية منظمة إقليمية يجب أن يتداول فيها منصب الأمين العام بين الدول الأعضاء تحقيقا لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء سيما وأن ميثاق الجامعة لم يحصر المنصب في دولة معينة وأنه من الواجب تداول منصب الأمين العام فيما بينها.

الاتجاه الثاني

يرى أن الجامعة العربية تهدف إلى تحقيق أغراض قومية الأمر الذي يلقي أعباء وواجبات خاصة على أكبر الدول الأعضاء بها وهي مصر التي يجب عليها القيام بعملية تجميع قوى هذه الدول وأنه بسبب هذا المركز الخاص لمصر وما يتوافر لديها من إمكانيات فإن تكوينها يقتضي اختيار الأمين العام من بين رعاياها[1].

أما بخصوص اختصاصات الأمين العام، فإن ميثاق الجامعة لم ينص على اختصاصات محددة له عكس الوضع بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة لكن له اختصاصات متنوعة باعتباره يشغل قمة الجهاز الإداري للجامعة ونذكر منها أن الأمين العام للجامعة هو الذي يحدد التاريخ الذي تبدأ فيه الدورات العادية ، وبالنسبة لعملية اتخاذ القرارات فإنه في حالة القرارات الخاصة بدفع الاعتداء والفصل من الجامعة فإنه يشترط الإجماع ولا يدخل في حساب الأصوات رأي الدولة المعتدية أو المراد فصلها طبقا للمادتين السادسة والثامنة عشر من الميثاق وفي حالة القرارات الخاصة بتعيين الأمين العام وتعديل الميثاق فإنه يشترط أغلبية الثلثين طبقا للمادتين الثانية عشر والتاسعة عشر أما في حالة القرارات الخاصة بالتحكم والتوسط لحل المنازعات وأيضا في حالات فض أدوار الانعقاد وحالات شؤون الموظفين وإقرار الميزانية ووضع نظام داخلي للمجلس وللأمانة العامة فإنه يكتفي بالأغلبية

[1]- يحي حلمي رجب ، النظام القانوني لجامعة الدول العربية ، مجلة الأمن و القانون ، كلية الشرطة ، العدد الأول ، دبي ، السنة العاشرة ، جانفي 2002، ص209.

العادية وذلك طبقا للمادتين الخامسة والسادسة عشر وفيما عدا ذلك فإن ما يقرره المجلس بالإجماع يلزم جميع الدول وما يقرره بالأغلبية يكون ملزما لمن يقبله[1].

المطلب الثاني: الأمانة العامة و اللجان الفنية الدائمة

الفرع الأول: الأمانة العامة

تعتبر الجهاز الدائم للجامعة الذي يضمن قيام واستمرار الشخصية الدولية لها وتعتبر هي الهيئة الإدارية الدائمة تضطلع بوظيفة تصريف الأمور الإدارية للجامعة وهي الوسيلة التي تساعد الأمين العام في أداء واجباته وعلى الرغم من إحدى سمات الأمانة العامة الأساسية هي كوا هيئة للخدمات وأداة تحضيرية الهيئات الجامعة إلا أنها ليست مثل الأمانات البرلمانية في فترات عدم انعقاد البرلمان لأنها تعتبر من الهيئة التنفيذية للجامعة العربية فهي تعتبر وسيلة من وسائل التعبير عن مواقف الحكومات العربية في بعض المواقف مذكرة الأمين العام عن السياسة العربية والأمانة العامة تعمل باسم الجامعة وتطبيق سياستها.

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام للجامعة بدرجة سفير وأمناء مساعدين بدرجة وزراء مفوضين ، ومجموعة من الموظفين والمستشارين وفقا للمادة الثانية عشر من الميثاق [2].

وتتكون الأمانة العامة من عدة إدارات ومكاتب وأقسام متخصصة أنشئت بموجب قرار مجلس الجامعة وأهمها هي:

1) مكتب الأمين العام
2) مكتب الأعضاء المساعدين وعددهم خمسة.
3) إدارة السكرتارية ومهمتها التحضير لانعقاد مجلس الجامعة واللجنة السياسية وإعداد جدول الأعمال وتسجيل محاضر الجلسات وقرارات المجلس
4) الإدارة المالية والمستخدمين وتختص بجميع الشؤون المالية والإدارية الخاصة بالجامعة وموظفيها.

---

[1]-- محمد طلعت الغنيمي ، الوجيز في القانون الدولي : النظرية العامة ، (بدون ضيعة)، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1974 ، ص 198 .

[2]- مجذوب محمد التنظيم الدولي ، النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة ، الطبعة السابعة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2002 ، ص 369

5) الإدارة السياسية، تقوم بدراسة الشؤون السياسية المتعلقة بالبلاد العربية ومتابعة الشؤون الدولية التي تهم الجامعة.

6) إدارة الشؤون الاقتصادية مهمتها قيئ وتعد الأبحاث التي يطلبها عمل المجلس الاقتصادي واللجان الاقتصادية .

7) الإدارة القانونية وهي إدارة الإفتاء لكل شؤون الأمانة العامة .

8) إدارة فلسطين وتعنى بجميع الشؤون المتعلقة بالقضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والقانونية وشؤون اللاجئين،

9) أمانة الشؤون العسكرية .

10) إدارة الشؤون الثقافية

11) إدارة شؤون البترول والثروة المعدنية .

12) إدارة الشؤون الصحية.

13) إدارة شؤون المراسيم.

الفرع الثاني : اللجان الفنية الدائمة

إن مجلس الجامعة باعتباره الهيئة العليا للجامعة فإنه يحتاج إلى هيئات مساعدة تقوم بإعداد الدراسات الفنية المتخصصة فيما يحال إليها من اختصاصات ، وحسب المادة الأولى من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة لجامعة الدول العربية فإن هذه اللجان المنشأة استنادا لنص المادة الرابعة من ميثاق الجامعة العربية فإنها تختص بوضع القواعد الخاصة بالتعاون بين الدول العربية في شكل مشروعات وتعرضها على مجلس الجامعة كما تقوم بدراسة ما يحيله المجلس أو الأمانة العامة أو إحدى الدول الأعضاء إليها من موضوعات تتصل بطبيعة نشاطها وتقدم توصياتها بشأنها إليه[1].

وقد أجاز الميثاق بقرار من مجلس الجامعة اشتراك الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة في عضوية هذه اللجان لإتاحة الفرصة لكل الدول العربية ، كما أن الملحق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة نص على أنه :" نظرا لأن

[1]- محمد طلعت الغنيمي،**مرجع سابق**، ص49.

الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤونها يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، لأني أما في الدول العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية بعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن ينصب في التعاون معها إلى أبعد مدى وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما فيه الوسائل السياسية من أسباب ويعين مجلس الجامعة لكل لجنة رئيسا لمدة سنتين قابلة للتجديد طبقا للمادة الخامسة من النظام الداخلي للجان.

وتعقد اللجان اجتماعات بمقر الجامعة، ويكون انعقادها صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدرة قراراتها بأغلبية الأصوات لكل دواة مندوب واحد أو أكثر في كل لجنة، كما لها صوت واحد مهما تعدد و ممثلوها.

وقد نصت المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية على إنشاء لجان خاصة بالشؤون التالية:

1- اللجنة السياسية.

2- اللجنة الثقافية الدائمة

3- اللجنة الدائمة للمواصلات.

4- اللجنة الاجتماعية الدائمة.

5- اللجنة القانونية الدائمة.

6- لجنة خبراء البترول العربي.

7- اللجنة العسكرية الدائمة.

8- اللجنة الدائمة للإعلام العربي.

9- اللجنة الصحية الدائمة.

10- اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.

11- اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية.

12- اللجنة الدائمة للأرصاد الجوية [1].

لقد ساهمت هذه اللجان في تفعيل التعاون العربي في مختلف المجالات عن طريق المؤتمرات التي عقدها، كما قامت بإعداد مشروعات اتفاقيات أقرها مجلس الجامعة مثل اتفاقية اتحاد البريد العربي ، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي 1950، أما فيما يتعلق باختصاص هذه اللجان تختص بوضع قواعد التعاون بين الدول العربية ومداه وصياغتها في شكل مشروعات تعرض على مجلس الجامعة كما تقوم بدراسة ما يحيله المجلس أو الأمانة العامة أو أحدى الدول الأعضاء عليها من موضوعات تتصل بطبيعة نشاطها وتقدم توصياتها بشأنها له.

بخصوص اجتماعات هذه اللجان تتألف كل لجنة من ممثل أو أكثر لكل دولة عضو، ويراعي ما أمكن ألا يمثل الدولة ممثل واحد في أكثر من لجنة واحدة في آن واحد وتعقد اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة ويجوز لها بموافقة الأمين العام عقد اجتماعاتها في بلد عربي آخر إذا اقتضت ضرورة العمل على ذلك ولكل دولة عضو صوت واحد، وتصدر كل لجنة توصياتها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية الحاضرين.

المطلب الثالث : مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفرع الأول: مجلس الدفاع المشترك

يعتبر من بين الأجهزة التي أنشئت مقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وكان ذلك بعد انقضاء خمس سنوات على تأسيس جامعة الدول العربية وافق مجلس الجامعة ، بجلسته المنعقدة في 1950/04/13 ، على إبرام معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي ، التي وقعت عليها الدول الأعضاء في 17 يونيو 1950 ، لسد أوجه القصور التي شابت ميثاق الجامعة في المحالين ، الدفاعي و الاقتصادي ، و قد نصت المادة السادسة من الميثاق على اختصاص مجلس الجامعة ، باتخاذ التدابير عند وقوع عدوان أو خشية وقوعه على إحدى الدول الأعضاء ، و لكن الميثاق لم يحدد نوع هذه التدابير و حجمها ، و كيفية تنفيذها ، الأمر الذي جعل قمع العدوان بعيدا عن التحقيق ، لذلك رأت

[1]- عبد السلام صالح ،غرفة التنظيم الدولي ، (بدون طبعة) منشورات الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1997، ص79.

الدول الأعضاء معالجة هذا القصور و إبرام معاهدة الدفاع المشترك ، و إنشاء هيئات جديدة. تتولى تنفيذها ما جاء في المعاهدة من أحكام [1].

يتألف مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية، والدفاع في الدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم طبقا للمادة السادسة من المعاهدة ويختص المجلس بالإشراف على تنفيذ الجانب الدفاعي من المعاهدة وعلى وجه الخصوص تنفيذ أحكام المواد رقم (02)، (03)، (04)، (05) منها التي تتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لرد أي اعتداء يقع على أي دولة عضو، وتوحيد الخطط الدفاعية والتنسيق بين الدول الأعضاء ويعمل المجلس تحت إشراف مجلس الجامعة وما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية الثلاثين يكون ملزما لكل الدول المتعاقدة ومرد التزام الدول المتعاقدة بالقرار الصادر من ثلثي الأعضاء، صوته فيما اشترطه الميثاق من ضرورة إجماع الدول الأعضاء في مجلس الجامعة عند اتخاذ القرار يتعلق بالأمن الجماعي والدفاع وهو ما حاولت معاهدة الدفاع المشترك تحبه باكتفائها بأغلبية الثلثين.

إضافة إلى مجلس الدفاع المشترك هناك الهيئة الاستشارية التي أنشأت موجب البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الذي وافق عليه مجلس الجامعة في فيفري 1952 [2]، وتضم الهيئة رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وتختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها في جميع اختصاصاتها لكن هذه الأجهزة بقيت ضعيفة حتى الآن كما أن بعضها لم يشكل أصلا بشكل صحيح أو يعمل بشكل مضطرد

نصت المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك على أنه: "تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وقيئة وسائله وأساليبه وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون المشترك وترفع هذه اللجنة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك، وقد حدد الملحق العسكري للمعاهدة اختصاص اللجنة في الآتي:

[1]- عبد السلام صالح، مرجع سابق، ص80.

[2]- عبد السلام صالح عرفة، المرجع السابق من 190.

1- إعداد الخطط العسكرية لمواجهة كل الأخطار المتوقعة أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواها وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك.

2- تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة.

3- تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتماشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية، وتنسيق كل ذلك وتوحيده .

4- تقديم المقترحات الاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية، والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها الصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك [1].

5- تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمرينات والمناورات ودراسة نتائجها .

6- إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية .

7- بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة العاملة في أراضيها تنفيذا لهذه المعاهدة.

كما نص البند الخامس من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك على إنشاء القيادة العامة للقوات المشتركة في الميدان المسماة القيادة العربية الموحدة تكون رئاستها للدولة التي تكون قواتنا المشتركة في العمليات أكثر عددا وعدة من الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع أراء حكومات الدول المتعاقدة وقد وافق مجلس الجامعة في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964 على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة.

الفرع الثاني: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لم تقتصر الغاية من معاهدة الدفاع المشترك، على تقوية الروابط بين الدول الأعضاء في الجانب العسكري فحسب، بل امتدت إلى الجانب الاقتصادي أيضا على أساس أن

[1]- خليل حسين ، المرجع السابق ، ص109.

الاستغلال الاقتصادي أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقلال السياسي والعسكري هذه إضافة أن العامل الاقتصادي هو أهم دواعي الاستقرار والطمأنينة والرفاهية.

وأدرك واضعوا ميثاق جامعة الدول العربية حقيقة الأمر حتى قبل إبرام معاهدة الدفاع المشترك وجاء نص المادة الثانية من الميثاق على أنه :" الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في **الشؤون الآتية:**

- الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة[1].

تحقيقا لهذه الغاية أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرم عام 1950 وقد نصت المادة الثامنة من المعاهدة على إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلوهم عند الضرورة لكي يقترح على دول الجامعة ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المذكورة في المادة السابعة من المعاهدة[2].

ينعقد المجلس في دورته عادية واحدة كل سنة في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ويتولى الأمين العام الدعوة لعقد الدورة العادية قبل شهر على الأقل من التاريخ المحدد لبدأ أعمال الدورة، ولا بعد الاجتماع صحيحا ما لم يحضره غالبية ممثلي الدول وتصدر قرارات المجلس الاقتصادي بأكثرية الأصوات ولكل دولة صوت واحد والأصل في اجتماعات المجلس أنها سرية ما لم يقرر جعلها علنية وللمجلس أن يشكل مع بداية كل دورة انعقاد عادية لجانا متخصصة في شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والسياحة والشؤون المالية ، وللمجلس الانعقاد استثناء بناء على طلب من دولتين من الدول الأعضاء على أن يجتمع المجلس في مدة لا تتعدى خمسة عشر يوما من تاريخ تقلع الطلب لعقد الدورة الاستثنائية

[1]- أنظر المادة (2) من الميثاق

[2]- محمد السعيد الدقاق و آخرون ، المنظمات الدولية المعاصرة ، (بدون طبعة) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، (بدون طبعة) ، ص312.

إلى الأمين العام، ويضطلع هذا الأخير مهمته دعوة الدول الأعضاء لحضور الدورة الاستثنائية خلال الثلاثة أيام البدء أعمال الدورة[1] .

أما ما يتعلق بأهداف المجلس فهو يعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية الموضحة في معاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية وهي[2]:

1) رسم السياسات العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها من قبل المنظمات والهيئات العربية

2) الإشراف على تحسين دور المنظمات العربية المتخصصة والقيام بمهامها الواضحة في مواثيقها والموافقة على إنشاء أية منظمة عربية جديدة .

3) الإشراف على لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة.

4) دعوة المنظمات العربية للقيام بمشروعات مشتركة وفقا للشروط التي يقرها.

5) تقديم توجيهات ملزمة للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازناتها .

[1]- علي يوسف الشكري ، **المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة**، الطبعة الثانية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004، ص210.

[2]- يحي حلمي رجب، **المرجع السابق**، ص203.

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي

المبحث الأول : ماهية الأمن واهم أبعاده

لقد مثل الأمن المحور الأساسي في اهتمامات الدول من منطلق ارتباطه بسرورتها وبقائها وتحقيق أهدافها الوظيفية على المستوى الدولي عن طريق العديد من الوسائل والتي من أبرزها السياسة الخارجية وقد خصص هذا المبحث لضبط دراسة تطور مفهوم الأمن القومي العربي من خلال التعريف بالمصطلح من الناحية اللغوية و السياسية و الاقتصادية محاولة تتبع مسار تطوره كمطلب أول، أما المطلب أبعاد وتطور الأمن القومي العربي ، وأخيرا يتضمن المطلب الثالث تهديدات الأمن القومي العربي

المطلب الثاني : تعريف الأمن القومي العربي

الفرع الأول : التعريف اللغوي للامن القومي

1-التعريف اللغوي للأمن:

أن الأمن في اللغة يشير إلى حالة التحرر من الخوف والحاجة، وهو غياب للخطر وإشاعة للأمن والاستقرار ، الطمأنينة، الثقة وعدم الخيانة بحيث تعرفه العديد من القواميس والمعاجم في هذا المنحى .

يعرفه المعجم العربي (مختار الصحاح): كلمة " أمن" من باب فهم وسلم، أمن " أصلها المن بهمزتين ليت الثانية للتخفيف، والأمن ضد الخوف[1].

كما يعرفه ابن منظور ضمن معجمه " لسان العرب : الأمن من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة [2].

---

[1]-- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، **قاموس مختار الصحاح** . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1950، ص38. نقلا عن بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ2011**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 2019،ص07 .

[2]- جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** ، المجد 01 ، الجزء 03 - القاهرة : دار المعارف ، (د،ت،ن) ص 140

كما يعني الأمن الطمأنينة والراحة والسكون، وهو نقيض الخوف وغياب التهديد والمخاطر، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** ﴾[1]

كلمة الأمن 'security' جاءت أصلا من كلمة 'securus' اللاتينية، وهي تعني التحرر من الخطر ثم تطورت إلى securitat " ثم إلى securitas حتى أصبحت في الإنجليزية "security"[2].

2-التعريف اللغوي للقومية :

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية .[8]والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية .[9]ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة،

---

[1]- سورة قريش، الآية 04.

[2]- علي الصاوي، **الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974 - 1981**. رسالة ماجستير : (جامعة القاهرة جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1988، ص 8. . نقلا عن بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص08.

وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة.

الفرع الثاني التعريف السياسي:

يعتبر وضع تعريف للأمن القومي العربي مهمة صعبة تخالطها الكثير من احتمالات الخطأ؛ أولا لأن الاهتمام بقضايا الأمن القومي بشكل عام لم يكتسب أهمية تحليلية على المستوى الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية مما يعني أن مسألة الأمن القومي مازالت تحتاج لكثير من البحث والتمحيص. وثانيا لأن الاهتمام بنظريات الأمن القومي جاء مرتبطا بالدولة الواحدة ذات الحيز الجغرافي الموحد. ومن الواضح أن هذا مناقض للواقع العربي المفتقد الدولة واحدة يمكن اتخاذها ركيزة لبناء نظرية للأمن القومي العربي على غرار نظرية الأمن القومي الأمريكي و الأمن القومي الفرنسي.. إلخ.

و بالتالي فإن الحديث عن أمن قومي عربي يضعنا أمام مفترق صعب يجب فيه التمييز بين مستويين من الأمن؛ الأول يفرضه واقع التجزئة وهو الأمن القومي لكل قطر من أقطار التجزئة على حدة، والثاني تفرضه حقائق التاريخ وعوامل الجغرافيا وهو الأمن القومي العربي الشامل"[1]. وقد انقسم الدارسين لظاهرة الأمن القومي العربي من هذه المسألة إلى رأيين:

- **الأول:** يرتكز على القطرية كأساس للأمن القومي. وبالتالي ينطلق من الحدود السياسية للدولة القطرية والتزاماتها الداخلية والخارجية القائمة، ومصالحها القطرية، كمنطلق لترتيب الأولويات على مستوى بناء الاستراتيجيات والسياسات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ضمانا لأمنها القومي.

[1]- سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ، 2008، ص: 13.

- **والثاني:** ينطلق من فكرة القومية العربية ليربط بين إمكانية تحقق أي مستوى من الأمن القومي للأقطار العربية ويون ضرورة قيام كيان عربي ذو إرادة سياسية واحدة. وبالتالي يؤكد على ضرورة ترتيب الأولويات على مستوى بناء سياسات الأمن القومي انطلاقا من نظرية المصير المشترك التي ترى أن أمن أي قطر عربي مرهون بالأمن العربي الموحد[1]"

وهكذا نلاحظ من خلال ماسبق وجود رأبين يتنازعان مسألة الأمن القومي العربي ما بين ناف لوجودها و مؤكد لها. ولا يخفى قالت الرأي الأول على أي متتبع لواقع و تطورات الأحداث في المنطقة العربية، ويكفي أن تأخذ التحدي الإسرائيلي وما يمثله من تهديد لأكثر إن لم يكن لكل الأقطار العربية كمثال لمعرفة إلى أي حد يترابط أمن الأقطار العربية لدرجة يصعب معها بناء أمن قطري عربي بعيدا عن أمن قومي عربي شامل لجميع الأقطار العربية.

أما الرأي الثاني وإن كانت له وجاهته إلا أنه يغفل الواقع تماما. هذا الواقع الذي يعكس وجود اثنان وعشرون سياسة للأمن القومي قد ينبئ بعضها على أساس أن إحدى الدول العربية هي العدو المفترض الذي تجب حماية الأمن القومي منها. كما أن التمسك به على نحو حامد سيوقف جميع أشكال التنسيق حي قيام الكيان العرب ذو الإرادة السياسية الموحدة .

من هنا إذا ومن هذا المنطلق و اعتبارا لما تقدم من وجود لما يمكن تسميته أمنا قوميا عربيا، وسعيا منا للتحرر ولو نظريا من واقع التجزئة الذي يمثل عائقا أمام بلورة مفهوم عام لهذا الأمن، فستؤسس تعريفتا للأمن القومي العربي على اعتبارين جوهريين هما: حماية الحيز الجغرافي العربي، وصيانة الهوية والقيم العربية. فتقول إن الأمن القومي العربي هو

[1]- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 14 الرياض 2001 ،ص: 22

تصور استراتيجي مؤسس على متطلبات حماية المصالح الحيوية للشعب العربي، تبرز في جوانبه المختلفة عناصر الحماية الضرورية لهذه المصالح، وتقديم الإجابات المرتكزة على وقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه وجود ومصير الأمة العربية بما فيها ضمان حرمة هذه الأمة وصيانة استقلال و سلامة الحوزة الترابية العربية . ويقترب هذا إلى حد كبير مع الاقتراح الذي قدمته الأمانة العامة الجامعة الدول العربية في دراستها عن الأمن العربي حيث قررت أنه "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمتها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

الفرع الثالث: التعريف الاقتصادي

ينطلق هذا التعريف من القضية الاقتصادية ليجعلها جوهر الأمن القومي، وقد زاد الاعتماد على هذا النوع من التعريف

إثر أزمة الطاقة في عام 1973، حيث برزت في هذه الأثناء معالم قلق و تنادت الصيحات في العالم الغربي لتقرع نواقيس الخطر الداهم ، من هنا ظهرت تعاريف جديدة للأمن القومي تركز على أن جوهر الأمن القومي هو الجانب الاقتصادي.

حيث يعرف الأستاذ " كروزوناي" الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية. فالأمن الحقيقي للدولة يعني الاستقرار و النظام في الداخل، و هي أيضا معرفة الدولة لقدراتها في الميادين المختلفة، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية[2].

بالإضافة إلى ذلك يقول "روبرت ماكنمارا" : إن الأمن القومي يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم

---

[1]- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي**، شراسة حالة حوضي الأردن والمرافقين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، يوليو 2005، ص 33 .

[2]-تامر كامل محمد، **دراسة الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام والنشر، 1985، ص29.

من انه قد يشمل عليها، و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ، إن الأمن هو التنمية و بدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن.

و يتضح مما سبق ذكره ان تصور الفلسفة الغربية لمفهوم الأمن القومي قائم على عدة محاور، كما يوضح ذلك الأستاذ غالب الشابندر في فهم المصطلحات و المفاهيم الواردة في التصورات الغربية :

- إن القيم المذكور في تعريف الأمن القومي لا تعني ذلك البعد الأخلاقي كما يتبادر إلى الأذهان و إنما هي مفاهيم سياسة بحتة مثل: " السيادة ، الاستقلال ، الحرية ".
- إن الأمن لا يعني الاستقرار كما يتصور البعض ، إنما هو فقرة في نطاقه ، أي أن الاستقرار أوسع، فهو داخليا يعني إدارة القوى و الصراعات عبر المؤسسات و المرافق ، و خارجيا يشير إلى امتصاص حالات التحدي و التمكن من الاستجابة الواقعية لعناصر الضغط الذي يهدد الاستقرار بشكل علمي عن طريق رسم صورة ثابتة للنظام بحيث تؤدي حالة الجمع بين كل المؤثرات إلى القيمة (صفر) و هو مثال قياسي أو نموذج ربما لا يتحقق إلا في المجتمع المثالي[1]".

المطلب الثاني : أبعاد وتطور الأمن القومي العربي

الفرع الأول : أبعاد الأمن القومي العربي

تتمثل أهم ابعاد الأمن القومي فيما يلي:

أ- البعد الجيوبولتيكي:

يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها:

نظرية قلب الأرض

ملخص هذه النظرية التي وضعها ماكيندر عام 1904 أن المستقبل لقوى البَر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، ويرى العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم.

[1]- تامر كامل محمد، ***مرجع سابق***، ص35.

ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض The Heartland والذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته 21 مليون ميل[1].

وعلى الطرف النقيض من قلب الأرض تعرّف ماكيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا واستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي.

ويضع ماكيندر نطاقاً ثالثاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي أسماه الهلال الداخلي ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً. ويرى ماكيندر أن اتحاد قلب الأرض مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية، فإذا كان شرق أوروبا هو مفتاح قلب الأرض، فإن النتيجة هي أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

وقد كان ماكيندر يغير باستمرار في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل. وكان ماكيندر كجغرافي، على علم تام بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي كان أيضاً يتغير، وإن كان ذلك يسير ببطء[2].

نظرية القوة البحرية لـ ماهان:

يرى ماهان أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها.

[1]-محمد نصر مهنا، **الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية**، أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص 79.

[2]-اسماعيل صبري مقلد، **أصول العلاقات الدولية إطار عام** ،أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007، ص 114.

نظرية النطاق الهامشي لـ سبيكمان:

تأخذ هذه النظرية على ماكيندر تقديره الزائد لإمكانات نظرية قلب الأرض، وترى أن القوة الحقيقية تكمن في الدول التي تسيطر على ما أسماه سبيكمان بالنطاق الهامشي، ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى أن "من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم.

ب- البعد الديموجرافي:

يعد العنصر الديموجرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي، حيث يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

كما تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعتبر من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، و تخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها، بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان[1].

ج- البعد السياسي:

يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية.

السياسة الداخلية:

يُقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي. تعني المكونات السياسية التعرف على الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر

[1]- عبد الخبير محمود عطا، **الإعلام وقياس الرأي العام** ،أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004، ص50.

على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار واتخاذه والتماسك السياسي.

أما الديناميكية السياسية فتهتم بالتعرف على شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع القرار واتخاذه.

ويعني التطور السياسي التعرف على مدى إمكانات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري.

السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذاك. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج[1].

المؤسسات السياسية:

من الأمور المهمة في دراسة المؤسسات السياسية التعرف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

د- البعد الاقتصادي:

يُعد العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، وهي:

[1]- علي الدين هلال، **"الأمن القومي العربي** دراسة في الأصول"، شئون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 12.

-الموارد الغذائية:

لا توجد دولة في العالم كله تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

-الموارد المعدنية:

لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.

-الموارد الصناعية:

يُعتبر النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية لدولة في مواجهة الدول الخارجية، ومن أهم تلك الأساليب:

-الأسلوب القائم على تقديم الإغراءات والحوافز الاقتصادية للدول الخارجية.

-الأسلوب القائم على توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصادية.

هـ- البعد العسكري:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية. ومن بين تلك المؤشرات: حجم وتكوين القوات، وتنظيم القوات وتسليحها، والمرونة، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي ، والأحلاف العسكرية.

أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها القومي، فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أي من الصور التالية[1]:

-الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية:

يوفر الاستخدام الهجومي للقوة العديد من المزايا للدولة التي تلجأ إلى استخدام تلك الوسيلة، رغم ما تتعرض له من إدانة دولية واسعة بسبب عدم مشروعيتها ولا أخلاقياتها. ومن هذه المزايا أنها تمتلك وحدها زمام المبادأة في كل ما يتعلق بمكان هذا الاستخدام وزمانه، مما قد

[1]- علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص13.

يربك خصومها. ومن مظاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية: انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو إهدار استقلالها السياسي، وتغيير الوضع الدولي القائم لاستحداث علاقات قوية جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب الآخرين.

- **الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:**

ومفاده أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعاً عن نفسها أو دفعاً للتهديد الذي تستشعره لمصالحها. ومن مشكلات الأسلوب الدفاعي أنه قد يفقد الدولة زمام المبادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائماً الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

استخدام القوة المسلحة كأداة للردع:

ثمة اعتقاد بأن الردع الفعال يُعد أفضل بكثير من الاعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها. ولكي يكون الردع مؤثراً وفعالاً، لابد أن يكون بحوزة الدولة الرادعة إمكانات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لابد وأن يتوفر لديها التصميم على استخدام الإمكانات المتاحة لها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز كل طاقة لها على احتماله. وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة محققة[1].

الفرع الثاني : تطور الأمن القومي العربي

كان الأمن القومي و ما يزال المسألة التي تشعل بال الأمم و الحكومات مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها و نوعها ، و توفير الأمن على نسبته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة و قدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة ، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي.

[1]- علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص14.

و الحقيقة ما يزال الحديث عن أمن قومي عربي " حديثا عن أمن يفترض السعي إليه و إيجاده، و يناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك يكون الحديث مزيجا من الواقع و الأمل، و فيه الحقائق و الأمنيات و المخاوف و الطموحات[1].

يرى الأستاذ زكريا حسين، أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمصر:

بدأ التفكير السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة و مفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات و المؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة أو في مراكز الدراسات السياسية و التي تحاول تعريف الأمن، و تجدر الإشارة أن ميثاق جامعة الدول العربية ، الذي وضع عام 1944 م، و أنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945 م ، لم يذكر مصطلح الأمن ، و إن كان تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة " الضمان الجماعي" ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوه في جامعة الدول العربية و الموقعة عام 1950م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع ، و لكنها لم تشر إلى " الأمن".

كما نصت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه " الضمان الجماعي "، هذا و لم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع " الأمن القومي العربي " إلا في دورة سبتمبر 1992م ، و اتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة و قد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي، لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية ، و حددت الورقة ذلك المفهوم بأنه[2]:

قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها و حقوقها و صيانة استقلالها و سيادتها على أراضيها، و تنمية القدرات و الإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية و الدبلوماسية، أخذت في

[1]- عطا محمد صالح زهرة، **الامن القومي و العمل العربي المشترك**، المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد94، 1968، ص16

[2]- حامد عبد الله ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1979، ص220.

الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، و الإمكانات المتاحة ، و المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية، و التي تؤثر على الأمن القومي العربي" .

هذا و لم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة ، كما أن العديد من المفكرين عبروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة ، حيث إتسم المفهوم بالغموض من جانب، و الخلط بين التعريف و الإجراءات من جانب أخر ، و لهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد إستراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، و لم تحدد اختصاصات تنفيذ و متابعة أي منها[1].

و من النهاية يقول الدكتور زكريا حسين " يمكن القول أن الفكر السياسي العربي لم ينتبه بعد إلى صياغة محددة لمفهوم " الأمن القومي العربي يواكب تحولات المناخ الإقليمي و الدولي و توازناته و انعكاساته على تصور و أبعاد هذا الأمن ، و إن هذا الموضوع مازال مطروحا للتحليل و مفتوحا للمناقشة رغم كل ما كتب عنه ".

المطلب الثالث: تهديدات الأمن القومي العربي

تعتبر العلاقة بين مفهوم الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل، وبالتالي فإن أي محاولة لتحديد مفهوم الأمن سواء كان ذاتيا أو قوميا لابد أن ترتكز في أحد جوانبها على رصد ومعرفة التهديدات التي تواجهه باعتبار هذه التهديدات في المرجع الأول الوضع استراتيجيات حماية هذا الأمن، وقد اختلفت الآراء حول تحديد طبيعة تمديدات الأمن القومي، فذهبت المدرسة الواقعية إلى حصر هذه التهديدات في الأعمال العسكرية الحالة أو المحتملة التي قد تؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بكيان الدولة، بينما اعتبرت المدرسة الليبرالية أن هذه التهديدات تتجاوز مجرد أخطر العسكري لتشمل المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من الممكن أن تعبث باستقرار المجتمع ككل، ومن الواضح أن رأي المدرسة الليبرالية هو الأقرب إلى الصواب خاصة في ظل العولمة وثورة الاتصالات التي فتحت المجال أمام مختلف أشكال التأثير السياسي و الثقافي قد تفوق في نتائجها مخاطر العمل العسكري.

[1]- عطا محمد صالح زهرة، **مرجع سابق**، ص17.

وينصرف مفهوم التهديدات إلى الحالة التي يوجد فيها تتناقض حاد للمتاخ بين الدولة أو المجتمع وأطراف أخرى قد تكون داخلية وهي التي تسمى التهديدات الداخلية للأمن القومي (أولا)، وقد تكون خارجية وهي التي تعرف بالتهديدات الخارجية للأمن القومي (ثانيا).

أولا: التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي

يمكن تقسيم التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي إلى نوعين: تعديلات حالة وأخرى متوقعة، وتتمثل التهديدات الحالة فيما تشهده المنطقة العربية من عدم اندماج الأقليات الإثنية التي باتت تهدد بتفكك الدول العربية القطرية، إضافة إلى أزمة الحكم. حيث تشهد أغلب إن لم نقل كل الدول العربية على اختلاف مواقعها و أنظمة الحكم فيها ظاهرتين خطيرتين:

الأولى: هي لمحكم أنظمة الحكم وتسيرها الأحادي لمقاليد السلطة في ظل شبه غياب تام للممارسة السياسية بشكلها الشعبي، وهو ما أدى إلى تنامي القطيعة بين الجماهير العربية وبين السلطات الحاكمة في الدول العربية [1]

والثانية: هي نتيجة حتمية للأولى حيث أدى غياب الآليات الديمقراطية في تسيير الشأن العام العربي إلى عجز الكثير من الدول العربية عن احتواء الأقليات الإثنية بداخلها، والتي أصبحت في ظل شعورها بنوع من الضيم تغذيه مساندة بعض القوى ذات المصلحة في تفتيت العالم العربي تبرع إلى الانفصال[2].

أما التهديدات المتوقعة فتمثل أساسا في حالة عدم الاستقرار المحتملة نتيجة النقص المتزايد للانتاج الغذائي العري وما يصاحب ذلك من اعتماد دول المنطقة العربية في غذائها أكثر فأكثر على الاستيراد. والنقص الحاد في المياه حيث يعتبر العالم العربي بمنطقة العجز الغذائي الأول في العالم"، مما يعني عمق واستراتيجية التهديد الذي سيتعرض له في أمنه

[1]- ماجد كيالي، "الجماهير العربية: الواقع والإشكاليات رؤية نقدية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 ،ص 91

[2]- عوني فرسخ، جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العري ، مجلة المستقبل العربي، العدد 353، ص 46

القومي إذا ما قررت الجهات التي يعتمد عليها في توريد حاجياته الغذائية الضغط عليه لأسباب سياسية أو اقتصادية. ومنه يمكن القول إن استقلال القرار العرب و بالتالي القدرة على تبني سياسات ذات محصلة إيجابية على المجتمع العربي مرهونة بالقدرة العربية على الاكتفاء الثاني في المجال الغذائي، فلا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده.

أما المشاكل المائية فلا تقل هي الأخرى خطورة عن المشكل الغذائي. فالماء هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ولاجتماعي، وضروري للإنتاج الغذائي والصناعي، ونتيجة لهذه الأهمية ولشحه في المنطقة العربية نتيجة وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وأنها تمثل مصبا لجميع الأنهار الموجودة بها وليست متعا، فقد أصبحت ندرة المياه تمثل أكبر مديد داخلي محتمل إلى جانب النقص في الإنتاج الغذائي للأمن القومي العربي، ومما يفاقم من حدة المشكلة انتهاج دول منبع الأنهار الموجودة في المنطقة العربية لسياسات مائية معادية للأمن المائي العربي[1].

ثانيا: التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

تتمثل التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي في ثلاث جبهات رئيسية؛ أوروبا، إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران وتركها، حيث تمثل أوروبا شديدا خارجيا مباشرا لدول المغرب العربي، يتجلى من خلال عدة اعتبارات منها على سبيل المثال: الاحتلال الإسبان لسبتة ومليلية و الجزر، إضافة إلى ما مثلته أوروبا عبر التاريخ كرأس حربة للهجوم على المنطقة العربية لموقعها القريب على الضفة المقابلة من البحر الأبيض أما إسرائيل فتمثل تهديدا مباشرا لدول المشرق من خلال احتلالها الكامل فلسطين وهضبة الجولان و مزارع شبعا، إضافة إلى تهديدها غير المباشر لكل الدول العربية انطلاقا من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي[2] المؤسسة على ضرورة إضعاف الدول العربية عن طريق

[1]- سامر مخمير وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، العدد 209، يناير 1996، ص: 11

[2]- نقلا عن بيان عساف، مرجع سابق، ص 84

تفتيتها إلى كانتونات طائفية ودينية، حيث تعتبر هذه النظرية أن الضمانات الفعلية لأمن إسرائيل في المحيط العرب هي تفتيت العالم العربي إلى دويلات طائفية متناحرة لإضعافها، وقد أكد على هذا التوجه أو ديد يونيون مستشار أرئيل شارون حين قال "إن إسرائيل تستهدف الأمة العربية في كيافا السوسيولوجي وليس فقط في أرضها وسيادها فهي تريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفيا ومذهبا إلى دويلات متنافرة فيما بينها، لتبقى جميعها تحت السطوة الإسرائيلية". وتؤكد التوجه دانه نظرية السلام المبني على الردع التي صاغها نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس والتي تعني في مفهومها العام تقوية إسرائيل وإضعاف الدول العربية هدف المحافظة عليها تحت ضغط القوة الإسرائيلية. وبالتالي إثنائها عن أي خطوة من شأنها الإضرار هذه الأخيرة. وتتقاطع إسرائيل في هذه النقطة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر إضعاف الدول العربية بهدف السيطرة على المنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، مسألة مهمة بالنسبة لأمنها القومي، لما يمثله موقع العالم العرب من الناحية الجيوبوليتيكي كعازل لأوروبا، ومدخل للسيطرة على آسيا من جهة، ولما تمثله منطقة الخليج العرب كمصدر رئيسي للبترول الذي تتنفس به رئة الغرب الصناعية من جهة أخرى جعلت الولايات المتحدة تعتبر السيطرة عليها تدخل ضمن مصالحها الحيوية[1].

هذا فيما يخص أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل، أما فيما يخص إيران وتركيا فقد زاد التهديد خطورة بعد احتلال العراق و خروجه من معادلة توازن القوة، حيث ارتفع التهديد الإيراني إلى مستوى أصبحت فيه دول الخليج تعيش حالة قلق تامة فإضافة إلى احتلالها للجزر الإماراتية ومطالبتها بالبحرين، تمثل إيران تهديدا خطيرا على ماسك النسيج الاجتماعي داخل أكثر من دولة عربية - من بينها دول خليجية - للعبها على وتر الطائفية مستهدفة بذلك زعزعة استقرارها حتى تتمكن من السيطرة الإقليمية في المتعلقة"، كما تمثل بترسانتها العسكرية التي تضم صواريخ بالستية هديدا جديا لطرق المواصلات البحرية التي

[1]- د سليم البرصان، "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي ،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15 ،صيف 2007 ،ص118 .

تنقل نفط الخليج، ينضاف إلى ذلك ما تمثله هي وتر كيا كمشروعين سياسيين قوميين يستهدفان الهيمنة الإقليمية في مقابل فراغ على المستوى العربي الذي تنعدم فيه حاليا أي رؤية جامعة.

هكذا إذا يتضح لنا مما سبق من تعريف للأمن القومي العربي وتحديد لتهديداته الداخلية والخارجية الصراف مفهوم الأمن القومي العربي إلى بناء القدرة العربية عبر الإمكانات الذائية للعالم العربي على ضمان حماية القيم والمصالح العربية المشتركة من مختلف أشكال التهديدات الداخلية والخارجية من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال الغذاء، والعمل على استثمار وترشيد الموارد المائية العربية، وتأمين الحيز الجغرافي الأجزاء العالم العربي، وتعزيز الاستقرار السياسي وآليات العمل العربي المشترك بما فيها بناء القدرات الدفاعية هدف تحجيم واحتواء الاختراقات الخارجية الإقليم العربي وأهمها الخطر الإسرائيلي الذي يتجاوز بمجرد اغتصاب جزء من الأرض العربية ليشكل خطرا على الوجود العربي ذاته من خلال عمله على إضعاف القوة العربية، كان هذا فيما يتعلق بتحديد مفهوم الأمن القومي العربي وانتظر الآن في مدى قدرة نظام التجزئة السياسية العربية على حماية هذا الأمن.

المبحث الثاني: دور جامعة الدول العربية في تعزيز الأمن القومي العربي

المطلب الأول: دور الجامعة العربية في تعزيز مبادئ الأمن القومي العربي

الفرع الأول : مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء و أثره على الأمن القومي العربي

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية ذات طابع سياسي و شخصية قانونية مستقلة، تضم دولا مستقلة ، ذات سيادة متساوية ، قائمة على أساس التعاون الاختياري، و ليست سلطة سياسية لها اختصاصات تعلو حكومات الدول الأعضاء ، و لهذا يعد مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء ذو أهمية كبيرة في تكوين المنظمات الدولية الإقليمية ، و لذلك نجد كل المواثيق المنشئة لها تنص صراحة على التزام الدول الأعضاء فيها بهذا المبدأ و ميثاق جامعة الدول العربية لم يخرج عن هذه القواعد ، و ذلك استنادا للمواد : الثالثة و الرابعة و الخامسة عشرة من الميثاق بالإضافة إلى ما جاء في بروتوكول الإسكندرية تفيد جميعها أن مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء يعد من أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة ، حيث نجد الفقرة الأولى من بروتوكول الإسكندرية ينص على ذلك بقولها".. يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى بمجلس جامعة الدول العربية تمثل الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة"[1] .

لذلك فإن كل الدول الأعضاء تتمتع في مجلس الجامعة و لجانها و فروعها بحقوق متساوية و لكل منها صوت واحد ، و رئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو ، تمارسه بالتناوب مع غيرها، و بذلك لا يمكن أن تحتكر دولة أو عدة دول رئاسة هذا المجلس ، لأن ذلك يعد خروجا " عن مبدأ المساواة بين الأعضاء في أحقية رئاسة المجلس طبقا لما هو وارد في

[1]- إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي ، (بدون طبعة) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت 1985م ، ص 622,

المادة الخامسة عشرة [1] و معنى مبدأ المساواة بين الأعضاء أنه لا يوجد فرق بين دولة كبيرة و دولة صغيرة، و دولة مؤسسة للجامعة و أخرى انضمت بعد إتماما إجراءات التأسيس ، و هذا ما هو مخالف لها نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى للدول الكبرى مزايا و حقوقا لا تتمتع بها الدول الصغرى و مثال ذلك :- حق الفيتو - في مجلس الأمن الممنوح للدول الخمس الكبرى لا غير، و هذا ما ينائي مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء[2].

و حسنا فعلت الدول العربية المؤسسة الجامعة عندما تبنت مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء و تجاهلت أو أهملت معيار الأفضلية أو الامتياز الذي يمكن أن يمنح لدول محددة و تحرم منه دول أخرى على غرار ما هو وارد في ميثاق منظمة الأمم المتحدة و قصد هنا حق الاعتراض في مجلس الأمن، الأمر الذي يمكن معه القول بعدم وجود مساواة فعلية بين الدول في هذا الجانب.

على الرغم من أن جامعة الدول العربية لم تأخذ بحق الفيتو مثل الأمم المتحدة لبعض الدول عند التصويت إلا أنها لم تخل من وجود امتيازات لبعض الدول كمصر و يظهر ذلك من خلال الممارسات ، حيث أن الأمناء العامين كان أغلبهم من مصر و مقر الجامعة فيها ، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف الموظفين من جنسية مصرية ، كذلك الوزن الواقعي لمصر في الجامعة و بعض الدول كالسعودية الذي لا يمكن مقارنته ببعض الأعضاء كالصومال و وجيبوتي خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا معينة.

وهذا يثير الإشكالية التي أثارها مبدأ المساواة في منظمة الأمم المتحدة ، خاصة في ما يتعلق بوجود مساواة فعلية داخل المنظمة و ليست قانونية ، و هذا الموضوع تتحكم فيه عوامل القوة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ، بمعنى أن الدول التي لها قوة عسكرية و اقتصادية تتمتع بمزايا أفضل من نظيرها الضعيفة اقتصاديا وعسكريا ، و توشك اليوم القول

[1]- المادة الخامسة عشر من ميثاق جامعة الدول العربية

[2]- عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي - العطور و الأشخاص - (بدون طبعة)، دار العلوم للنشر و التوزيع و عنابة ، 2007، ص 106.

بان هذه الإشكالية تطرح نفسها أيضا في منظمة جامعة الدول العربية إذا نظرنا إلى التعامل الخاص الذي تحظى به بعض الدول العربية.

الفرع الثاني : واقع الأمن القومي العربي في ظل الالتزام بمبدأ المساعدة المتبادلة

إن هذا المبدأ يعني باختصار التزام جامعة الدول العربية باتخاذ كافة التدابير الممكنة لدفع العدوان الواقع على أية دولة عربية عضو بالجامعة العربية، و هذا أعتبر هذا المبدأ ترجمة عملية الصيانة استقلال و سيادة الدول الأعضاء بالجامعة من كل اعتداء سواء كان داخليا من أحد الأطراف أو خارجها، حيث لولاه لما كان بإمكان الجامعة العربية القيام بهذا الدور[1].

أفرد الميثاق مادة كاملة للحديث عن ذلك بالتفصيل ، تنص على أنه :" إذا وقع اعتداء من دولة على دولة أخرى من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا، و يقرر المجلس التدابير اللازمة الدفع هذا الاعتداء و يصدر القرار بالإجماع "[2] .

و حتى تكون الإجراءات المتحدة " من قبل الجامعة بموجب هذه المادة ذات فعالية استوجب الأمر ضرورة إتباع إجراءات شكلية معينة منها:

1) حرمان الدول المتنازعة من الاشتراك في مداولات المجلس و قراراته، و هذا لا يعني عدم حضور الجلسات، إذ أنه يحق للأطراف المتنازعة حضور الجلسات ، كما يحق لكل منهم الإدلاء برأيه و حجته، ومن حقي الطرف الآخر أن يستمع إليه و يرد عليه
2) إن رأي واضعي الميثاق في موضوع الاعتداء ليس محل خلاف إذ أنهم أخذوه وفقا لهذه المادة - كواقعة لا كمسألة قانونية - يريد كل طرف أن يقوم الدليل على ما يدعيه، و

[1]- هارون هاشم رشيد ، المرجع السابق ، ص41

[2]- أنظر المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية

المجلس الذي يكيف الموضوع، و يقرر بشأنه أمرا قله حق اعتباره اعتداء كما له حق اعتباره خلاف ذلك.

كما نصت معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي على هذا المبدأ و زادته إيضاحا في المادة الثالثة منها ، التي تنص على أن :" تعتبر الدول المتعاقدة، كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتنا المسلحة ، اعتداء عليها جميعا.... و لإعادة الأمن و السلام إلى تصاما", و هذه النصوص كلها تؤكد على ضرورة بذل المساعدة في حالة الاعتداء على إحدى الدول العربية الأعضاء بالجامعة وترتب على مجلس الجامعة التزاما". باتخاذ مختلف التدابير الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، التي يرى أنها مناسبة لظروف الحال، وفي الوقت نفسه، ترسم هذه النصوص حدودا واضحة لممارسة هذا المبدأ من قبل جامعة الدول العربية و هي:

1) لا تقوم الجامعة العربية بأي إجراء لدفع الاعتداء عن أي دولة عضو فيها من تلقاء نفسها في الوقت الذي يتعرض فيه أي دولة للاعتداء، إلا إذا طلبت الدولة المعتدى عليها ذلك بنفسها من مجلس الجامعة، و على طرفي نقيض نجد أن معاهدة الدفاع المشترك، أعطت حق المبادرة للدول المتعاقدة وهي أعضاء في الجامعة لمساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها و اتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراءات ضرورية لرد الاعتداء على الفور استناد إلى المادة الثالثة من المعاهدة [1].

2) يجب ألا يتخذ مجلس الجامعة أي قرارات في شأن التدابير اللازمة، لدفع الاعتداء، الذي حصل على أي عضو من أعضائه ، إلا بالإجماع ، و ليس بالأغلبية باستثناء الدولة المعتدية .

3) لم يتم تحديد مفهوم واضح ، و تعريف محدد للعدوان في ميثاق جامعة الدول العربية.

[1]-,انظر المادة الثالثة من معاهدة الدفاع العربي المشترك

لقد عجزت الجامعة كتنظيم إقليمي و عرفي في رد العدوان الذي وقع على بلد عضو و مؤسس لهذه الجامعة، و إن كان البيان الختامي الصادر عن آخر قمة عربية عقدت قبل احتلال هذا البلد قد حمل الكثير من الأمل في صد العدوان و تحالف الدول العربية لمنعه، لكن يبدو أن عبارات و مفردات هذا البيان جاءت لإسكات الشارع العربي ، ون يک مطلقا صادرا عن قناعة من القادة السياسيين العرب ، و وجد فعلا لتحالف بعض دول الجوار لكنه كان تحالفا مع المعتدين و ليس مع المعتدى عليه، و حولت دول الجوار نصف أراضيها لمنطقة عسكرية مغلقة مخصصة للقوات العسكرية الأجنبية . حيث انطلقت منها فيما بعد الاحتلال العراق.

الفرع الثالث : ميدا فض المنازعات بالطرق السلمية و أثره على الأمن القومي العربي

بما أن من أهداف جامعة الدول العربية حفظ الأمن و السلام في المنطقة، كان من الطبيعي أن يكون أحد المبادئ التي تقوم عليها الجامعة و تلتزم بمبدأ فض المنازعات بين البلاد العربية الأعضاء بالطرق السلمية لما يترتب على ذلك من توثيق لعزة المحبة بين الدول العربية و مساعدتها على التوجه نحو هدفها الأساسي لإقامة وحدتها الشاملة.

إن مسألة فض النزاعات بين الدول العربية لم تعرف حلولا نهائية، و إنما عرفت آليات للتهدئة على وقف تصعيد هذه المنازعات أو إيجاد صيغ توفيقية مؤقتة لتطويقها، و هذا المبدأ الذي أخذت به الجامعة العربية ورد في أكثر من وثيقة من وثائقها ، قالوثيقة الأولى للجامعة و هي بروتوكول الإسكندرية ، جاءت تحذر بوضوح و بشدة من استعمال القوة في فض المنازعات بين الدول الأعضاء ، و نذكر في القسم الأول منها : " لا يجوز على أي حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، و لكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها":

يعني مبدأ قض المنازعات بالطرق السلمية أحد أهم المبادئ التي قامت عليها جامعة الدول العربية و ذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- موجب الفقرة الأولى من المادة الخامسة [1] من ميثاق جامعة الدول العربية ، أصبحت الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ملزمة بالأخذ بأهم المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أن | الجامعة أنشأت قبل ظهور منظمة الأمم المتحدة

- هذا المبدأ اعتمدته حتى الوثائق التي سبقت مجيء ميثاق الجامعة العربية و نقصد بهذه الوثائق على وجه التحديد بروتوكول الإسكندرية.

- الاقتناع بأن الحل السلمي لجميع الصراعات و التزامات و الحروب العسكرية هو النتيجة الحتمية التي لا مفر منها .

إن النص على هذا المبدأ في مادة واحدة من ميثاق جامدة الدول العربية هي المادة الخامسة ، فإن ذلك يدل على دلالة واضحة على أن طرق تسوية النزاعات بين الدول العربية هي فقط تلك الطرق الواردة في نص المادة الخامسة.

لم تكتف الجامعة العربية بتحذير الدول الأعضاء فيها من اللجوء إلى القوة في تسوية نزاعاتهم و علاقاتهم ، بل قرئت هذا التحذير بتقديم عدة آليات و ووسائل لهم من أجل تسوية هذه المنازعات سلميا، و أهم هذه الوسائل التحكيم و الوساطة ، فالمادة الخامسة من الميثاق و إن حذرت من اللجوء إلى القوة في فض النزاعات إلا أنها طرحت بدائل أخرى لتسوية هذه النزاعات كإمكانية توسط في أي خلاف يخشى منه وقوع حرب بين دولة الجامعة و بين أية دول أخرى من دول الجامعة.

إن التزام الجامعة العربية بهذا المبدأ جلي منذ نشأتها ، و ذلك لأنها كانت تسعى دائما إلى تحقيق المحافظة على الأمن و السلام في المنطقة العربية ، و أدركت الجامعة العربية أنها لن تنجح في تحقيق ما تصبوا إليه إلا إذا اعتمدت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين

[1]- الفقرة الأولى من المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

الدول الأعضاء بها، و جعله واحدا من المبادئ التي تقوم عليها و يسير عليها المجتمع الدولي الحالي[1].

وتظهر أهمية هذا المبدأ جلية في المحافظة على الأمن القومي العربي عموما و سيادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية خصوصا ، ذلك أن اعتماد الحل السلمي للنزاعات العربية في الباب مغلقا أمام التدخلات الخارجية التي تكون حجتها في الغالب المحافظة على السلم و الأمن الدوليين ، و حماية حقوق الإنسان ، و حماية الأقليات الموجودة داخل بعض الدول ، إلا أنها في الواقع لا تعدو أن تكون عبارة عن تدخل محض في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الثاني : النشاط العسكري لجامعة الدول العربية في الفترة بين حربي 1967 و 1973

على إثر العدوان الإسرائيلي، عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الرابع، في الخرطوم. واعتبر المؤتمر أن إزالة العدوان على الأراضي العربية مسؤولية جميع الدول العربية، وبحكم تعبئة الطاقات العربية، وأن الهزيمة يجب أن تكون حافزا قوي، لوحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك. وجاءت قرارات المؤتمر رد فعل قوي على الهزيمة، لا مفاوضات، ولا اعتراف، ولا صلح مع العدو الإسرائيلي، وهكذا حدد المؤتمر الخط الاستراتيجي للعمل العربي، السياسية والعسكرية المتمثل بإزالة آثار العدوان.

بدأت الدول العربية، بعد العدوان، تعمل على استرداد قوتها. وساد العلاقات العربية جر من التضامن، وبدأ العمل العربي المشترك يتم من طريق الاتفاقيات بين دول المواجهة والمساندة التي أسفرت عن إنشاء قيادة الجبهة الشرقية .

وبرز ذلك أول ما برز في سوريا والأردن والعراق، التي تشكل العماد الرئيسي للجبهة الشرقية، واتفقت القيادات العسكرية لهذه البلدان الثالثة على إنشاء قيادة الجبهة الشرقية،

[1]- جريدة صوت الأحرار اليومية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2009/02/24، العدد3349.

التعاون مع الجبهة الجنوبية في مصر لتحقيق مطالب تحرير الأراضي المغتصبة. وقد شكلت قيادة الجبهة الشرقية عام 1968، وتحددت مدينة السويداء في سوريا مقرا لها، وحين لها قائد عراقي يعاونه ضباط أركان من كل من سوريا والعراق والأردن، وعين بها ضباط أركان من القيادة المصرية للقيام بأعمال التنسيق المطلوبة مع الجبهة الجنوبية، واشتملت القيادة على الفروع المخالفة الواجب توافرها في القيادة، وقد أوكل إلى هذه القيادة مهمة قيادة القوات، التي تعمل على الجبهة السورية، والمملكة الأردنية، والقوات العراقية، التي دفعت للعمل بالجبهة الأردنية والقيام بأعمال التنسيق.

ولم تتمكن قيادة الجبهة الشرقية من تأدية مهامها، ولم يتحقق لها سلطات كافية على القوات المخصصة لها، وأصدرت الدول المشتركة تعليمات وتوجيهات تتعارض مع تعليمات قيادة الجبهة، الأمر الذي أدى إلى حل القياد عام 1970.

واعتبارا من عام 1969، وفي دوري مجلس الدفاع الحادية عشر والثانية عشرة عادت الأجهزة العسكرية في جامعة الدول العربية للعمل من جديد باتجاه تعزيز المجهود الحربي الدول المواجهة.

وفي اجتماع مجلس الدفاع العربي في دورته الثالثة عشرة، في نوفمبر 1971، تقرر أن تقوم الدول العربية المساندة بتدعيم دول المواجهة بالقوات على الوجه الثاني:

- **العراق** : سريا سوبر هنتر للجبهة الأردنية، ثالثة أسراب ميج 21 للجبهة السورية، فرقة مدرعة للجبهة الأردنية، فرقة مشاة للجبهة الأردنية .
- **المملكة العربية السعودية:** عربا كيتينج للجبهة الأردنية.
- **الجماهيرية العربية الليبية:** سرب ميراج للجبهة المصرية.

وفي سبتمبر 1972، قرر مجلس الجامعة، في دورته الثامنة والخمسين، تأليف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع في دول المواجهة والكويت والمملكة العربية السعودية، التقييم

الموقف، ووضع الأسس لخطة عمل عربي مشترك، محدد الوسائل والالتزامات، لمواجهة العدو الإسرائيلي، على أن تجتمع بالكويت، في 15 نوفمبر 1972.

ناقشت اللجنة، التي ضمت 13 دولة، موضوع توفير المعونة، وتحديد الدعم الواجب تقديمه إلى دول المواجهة. كما بحثت اللجنة، وللمرة الأولى، موضوع إنشاء مؤسسة عربية للصناعة الحربية، تساهم فيها كل دولة عربية بنسبة 8% من دخلها القومي، لإنتاج مختلف أنواع الأسلحة.

وفي سبتمبر 1972، اجتمعت الهيئة الاستشارية، المكونة من رؤساء الأركان الجيوش العربية، واتخذت عدة توصيات، أهمها الاستمرار في تقديم الدعم العسكري، طبقا لمقررات مجلس الدفاع المشتركة في دورته الثالثة عشرة، والتزام كل دولة عربية بتخصيص 15% على الأقل من دخلها القومي، لتطوير ورفع الكفاءة القتالية لقواتنا المسلحة، مع إعطاء الأسبقية الأولى، في التطوير، للقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوي. والإسراع بإنشاء مؤسسة عربية للإنتاج الحربي، تسهم فيها كل دولة بنسبة 2% على الأقل من دخلها القومي لمدة خمس سنوات.

وهكذا يتضح، أنه خلال المواضيع الدعم العسكرية لدول المواجهة، لم يكن الجامعة العربية، دور في مجال التخطيط للعمليات الحربية، وقيادتها. وألف، لافتقارها إلى الإدارة الرئيسية لهذا الواجب . القيادة العربية المشتركة . وتولت هذه المهمة القيادة المشتركة، التي أنشئت بين مصر وسورية، والتي خططت لهذه الحرب بدقة، ظهرت نتائجها في حرب أكتوبر 1973، التي تلقت فيها إسرائيل أول ضربة موجعة في تاريخها، وانهارت نظرية الأمن الإسرائيلي، التي دأبت إسرائيل على التشدق بها. كما انهارت أسطورة الجيش، الذي لا يهزم، ناهيك عن الزلزال، الذي أصاب كيانها الداخلي، وتعرض مؤسساتها العسكرية إلى التجريح والنقد، الأمر الذي كشف عنه بوضوح تقرير لجنة الأجرانات اليهودية.

يتبين أن الجامعة العربية قد قامت عبر أجهزتها العسكرية بدور فعال في سبيل تأمين الدعم العسكري الدول المواجهة. كما أظهرت الحرب بعض الحقائق أهمها، أن حد أدنى من التضامن العربي قد أدى إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو، كما أظهرت أن العامل العسكري هو أكثر العوامل حسم في الصراع العربي الإسرائيلي، وشر يفوق العامل السياسي، والأقتصادي، وأن حسم الصراع لصالح العرب لن يكون إلا بامتلاك العرب القدرة العسكرية، التي تسيطر عليها وتقودها إرادة سياسية عربية واحدة.

اجتمع مجلس الدفاع المشترك في 30 يناير 1973، في دورته العادية الثالثة عشرة، بعد تحضير اشتمل على انعقاد لجنة فرعية عسكرية منبثقة من لجنة وزراء الخارجية والدفاع، التي عقدت في الكويت بتاريخ 15 نوفمبر 1972، وبعد اتفاقات ثنائية مع كل من الجزائر والمغرب في فبراير 1972، ودراسة لجنة وزراء دفاع الدول العربية بتاريخ 28 يناير 1973. وقد حدد مجلس الدفاع المشترك الهدف العربي الاستراتيجي وقواعد العمل المشترك، كما وافق على تقرير وزير حربية جمهورية مصر العربية، واتخذ قرارا بتقسيم مسرح العمليات إلى ثلاث جبهات : شمالية و شرقية وغربية؛ وبأن يعمل القانون من هذه الجبهات بتنسيق مع قيادات الجهات وفقا لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة العربية؛ وبأن تكون هذه الجبهات تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة المصرية، تعاونه مجموعة عمليات من البلدان المشتركة في القتال، ويخول كامل الصلاحيات على القوات المسلحة في مسرح العمليات الجبهات الثلاث؛ واعتبرت أراضي بقية البلدان العربية الأعضاء مسرح للأعمال القتالية لتحقيق الهدف العربي الإستراتيجي، مع اشتراط استخدام أراضي البلدان غير الداخلة في الجبهات الثلاث في مرحلة الاستعداد القتالي بموافقة البلد المعني. كما وضع المجلس قرارا في غاية الأهمية، يقضي بأن يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية، بينما يتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث. وأخيرة، فقد حددت حجوما معينة من القوات تكون جاهز في أماكن تمركزها في بلدانها في نهاية مارس من السنة نفسها، مستعدة للتحرك إلى الأماكن التي

يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية. واشتملت هذه القوات على وحدات وتشكيلات برية وجوية من العراق، والسعودية، والكويت، وليبيا، والجزائر، والمغرب، والسودان. وقد اهتم قرار المجلس بأن تكون الوحدات كاملة التجهيز والتسليح والتدريب، وأن تتحمل الدول صاحبة الدعم كل نفقاتها[1].

وقد قرر المجلس، إضافة إلى ذلك، أن تقوم كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية، وليبيا بإعداد قوات أخرى منها ما بين عامي 1973 و1974، ووافق المجلس على الدعم المالي المطلوب للعمليات الحربية، كما أوصى بهناء قاعدة صناعية حربية مع ترك أعمال الدراسة، وتقدير رأس المال المطلوب، وشروط ونظام عمل المؤسسة للأمين العام، وأوصي كذلك بتخصيص مبلغ 15 بالمائة من الدخل القومي لكل دولة لمصلحة قواتها المسلحة. وتعتبر هذه القرارات من أهم قرارات المجلس، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. إلا أنه يلاحظ أن المجلس وقد حين قائد عامة للقوات المسلحة العربية، اكتفي بأن تعاونه مجموعة عمليات من البلدان المشتركة، ولم يشكل له قيادة موحدة تتولى إدارة العمليات. كما أنه قد عين قائد القوات الجوية المصرية لتولي قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث، ولم يشكل له قيادة القيام بهذا الواجب تختلف عن قيادته القوات المصرية. وينطبق ذلك أيضا على قائد القوات الجوية السورية، الذي تولى قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية. وظهر أثر ذلك واضحا عند بدء العمليات في أكتوبر 1973. كما أن حجم القوات، الذي حدده مجلس الدفاع المشترك كان أقل في كثير من الأحوال مما استطاعت الدول العربية المساندة توفيره في أثناء الحرب، وكان يحتاج إلى قيادة مفرغة لأعمال التنسيق العربي، بد من تركها إلى قيادات الدول - ولو كانت هذه الدول أكبر - حيث شغلت قيادات القوات المسلحة للدول بمهامها عن أعمال قيادة القوات العربية الأخرى أو التنسيق فيما بينها.

[1]-عبد الحليم محجوب، مستقبل الجامعة في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004، ص45.

المطلب الثالث : اثر التعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية في استقرار الأمن القومي العربي

ولدت جامعة الدول العربية قبل إنشاء الأمم المتحدة ببضعة أشهر ، و قد نص ميثاق الجامعة على تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن و السلام، و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية، و لقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى علاقة المنظمات الإقليمية بالمنظمة الأممية خاصة في مجال صيانة الأمن و السلام, و طالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفض نزاعاتها المحلية و الإقليمية بالطرق السلمية و على مستوى هذه المنظمات الإقليمية المختصة[1].

لقد أشار ميثاق جامعة الدول العربية إلى التعاون الذي أكده ميثاق الأمم المتحدة بين المنظمات الإقليمية والمنظمة الأممية استنادا إلى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الميثاق والتي جاء فيها ما يلي : يدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل ولكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت استجابة ميثاق جامعة الدول العربية لهذا الهدف كنظرة مستقبلية من أجل العلاقة بين الجامعة العربية والهيئة العالمية المنتظرة قيامها[2].

إن دور الجامعة في هذا الشأن ألا وهو توطيد التعاون مع المنظمات الدولية يظهر من خلال مجموعة من الصور:

الصورة الأولى:

إصدار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري عام 1950، والتي تحد في مادتها الأولى على الخصوص أن الدول المتعاقدة

[1]-أحمد أبو ألوف، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، دراسة قانونية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.، 78.

[2]-عبد الحميد دغبار ، جامعة الدول العربية و القضايا المعاصرة، الطبيعة الأولى، دار الخلد ونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2008، ص 24.

حرصا منها على دوام الأمن والسلام والاستقرار فإنما | عازمة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى ونفس الشيء بالنسبة للمادة الثانية التي تقرأ فيها ما نصه : (تطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما أتخذه بصدده من تدابير وإجراءات وعلى نفس المنوال أيضا جاءت أحكام المادة الثالثة من المعاهدة

الصورة الثانية :

القرار الذي اتخذه بمجلس الجامعة رقم : 331، المنعقد على مستوى القمة في دورته العادية الثامنة عشرة المنعقدة بالخرطوم يومي : 28, 29 مارس عام 2006 والمتضمن إحداث مجلس الأمن والسلم العربي تحت إشراف مجلس الجامعة وهو مخول حسب المادة الثانية من نظامه الأساسي باتخاذ ما يلزم قصد تسوية النزاعات الواقعة بين الدول العربية والوقاية منها .

النص المادة الثانية من النظام الأساسي على السلم والأمن العربي على ما يلي: "يا مجلس السلم والأمن العربي تحت إشراف مجلس الجامعة ، ويحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإداراتها وتوازنها[1]"

[1]- مجدي حماد ،جامعة الدول العربية ، مدخل إلى المستقبل ،(بدون طبعة) ، عالم المعرفة ، دولة الكويت ،2004،ص98.

خاتمة

الخاتمة:

وختاما وبعد دراستنا لموضوع بحثنا المتمثل في دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي ، حيث عرف مفهوم الأمن تطورا كبيرا في إطار سيرورة العلاقات الدولية فكل تحول أو تغير في الواقع الدولي أنتج فلسفة جديدة وتنظير جديد يفسر طبيعة التطورات الحاصلة ويكشف عن الارتباطات العلائقية التي تربط المتغيرات بعضها ببعض ، وفي هذا السياق يرى الكثير من الخبراء في مجال الدراسات الدولية إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أنتجت في شكل مخرجات علمية مفهوم جديد للأمن تجاوز النظرة التقليدية التي تركز على الأمن السياسي والسلامة الإقليمية إلى مفهوم أمن الأفراد والأمن الإنساني ،اذ تعتبر فكرة لوحدة العربية تبلورت في العصر الحديث مع تبلور فكرة القومية و كانت حجج المنادين بالوحدة تقوم على فكرة وجود أسس قومية متينة، و إمكانات اقتصادية هائلة، و طاقات بشرية وحضارية عظمية، و أخطار استعمارية وصهيونية تهدد العرب جميعا و تطمع في أرضهم و ثرواتهم و تستهدف إدامة التفرقة بينهم ومن هذا المنطلق جاءت فكرة جامعة الدول العربية التي تهدف لاحتواء الوضع العربي الراهن ، وبعد دراستنا لهذا الموضوع قمنا باستخلاص بعض النتائج تكمن في :

- في وقت كان الوطن العربي فيه يمر بالحركات التحررية، أنشئت جامعة الدول العربية للتخلص من نير الاستعمار القديم، المتمثل في الاحتلال البريطاني والفرنسي. وكانت الصهيونية تعمل، بمؤازرة الاستعمار الجديد، على إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين العربية. ومع ذالك ، فإن واضعي ميثاق الجامعة لم يعيروا العمل العسكري الاهتمام اللازم، في بنود الميثاق، على الرغم من أن بروتوكول الإسكندرية، الذي وقعت عليه الحكومات العربية، في أكتوبر 1944، وأقرت فيه إنشاء الجامعة قد نص على أن من مهامها تنسيق الخطوات السياسية فيها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة.

نص الميثاق الصادر في مارس 1945 في مادته السادس على مبدأ المساعدة المتبادلة حين عهد إلى مجلس الجامعة مهمة اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الواقع على دولة عضو أو التهديد به، إلا أن واضعوه لم يحددوا الوسائل والأدوات الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

- تسعى الدول العربية، إلى التخلص من الاستعمار ومؤسساته وآثاره وإدراك الخطر الصهيوني المال في فلسطين ومواجهته، وضرورة تنظيم التعاون لمواجهة الاستعمار والصهيونية، كانت كلها أسباب تدعو إلى إبراز التعاون العسكري في الميثاق، بمثل ما برز فيه التعاون في " شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.
- أن جامعة الدول العربية في الحقيقة هي منظمة بين الدول، تنظم علاقات التعاون و التنسيق، بين الدول الأعضاء فيها، فهي لم تمنح ما يكفي من سلطات و الصلاحيات تجاه أعضائها، لإلزامهم باحترام قانون الجامعة وميثاقها، وقد بقيت تراوح مكانتها في منطقة وسط، يبن السيادة الوطنية المطلقة للدول العربية، التي لا تريد أن تتنازل عنها قيد أنملة، والسيادة الوظيفية للمنظمة، التي لا يمكن بدونها أن تقوم بأداء الدور المنوط لها، وأن تساهم في تسوية النزاعات العربية على اختلافها سواء كانت داخلية أو خارجية ، بالتالي تحقيق السلم و الأمن العربي، وبقيت محتجزة بين المصلحة الذاتية للدول العربية، و المصالح المشتركة للجماعة العربية.
- يعود سبب فشل جامعة الدول العربية في الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء هي الصراعات الدول العربية فيما بينها
- ان نظام التحكيم الذي أقره ميثاق الجامعة هو نظام اختياري بمعنى أنه ليس في استطاعة أية دولة عربية طرف في نزاع مع دولة عربية أخرى أن ترغم الأخرى على قبول التحكيم ، وإنما يشترط موافقة طرفي النزاع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

I-باللغة العربية:

أولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب :

1) عبد الله الطائي، إبراهيم ناجي، الأهرام للنشر والتوزيع، مصر 1991.
2) إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي ، (بدون طبعة) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت 1985م ،
3) أبو الطين الأخضر، التاريخ المعاصر، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1985.
4) أحمد أبو ألوف، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، دراسة قانونية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
5) أشرف علام ، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي** - القاهرة : مجموعة النيل العربية ,2008.
6) جلال يحي، العالم العربي الحديث المعاصر، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
7) جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** ، المجد 01 ، الجزء 03 - القاهرة : دار المعارف ، (د،ت،ن)
8) جون بوليس، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** - تر: مركز الخليج للأبحاث . نبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004.
9) حسن نافعة ، التنظيم الدولي ، (بدون طبعة) ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2004.
10) رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر لأمة عربية إسلامية**، دار الثقافة، القاهرة، 1992.-
11) سامر مخمير وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، العدد 209، يناير 1996.
12) سليمان عبد الله الحربي **مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته** - دراسة نظرية في المفاهيم والأطر, المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد: 19، 2008،.
13) سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2010.
14) صدوق عمر ، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
15) -عبد الحليم محجوب، مستقبل الجامعة في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.
16) عبد الحميد دغبار ، جامعة الدول العربية و القضايا المعاصرة، الطبيعة الأولى، دار الخلد ونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2008.

17) عبد الحميد سمور زهدي، **تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، 2008.

18) عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي - العطور و الأشخاص - (بدون طبعة)، دار العلوم للنشر و التوزيع و عنابة ، 2007.

19) عبد السلام صالح ،غرفة التنظيم الدولي ، (بدون طبعة) منشورات الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1997.

20) عبد العزيز سرحان ، المنظمات الإقليمية و المتخصصة ، (بدون طبيعة) ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1974 .

21) عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، الأردن، دار قنديل، 2001.

22) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي الجزائر: المكتبة العصرية 2005.

23) علي يوسف الشكري ، **المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة**، الطبعة الثانية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004.

24) غالب بن غلاب العربي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، الرياض2010.

25) مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي 1986.

26) مجدي حماد ،جامعة الدول العربية ، مدخل إلى المستقبل ،(بدون طبعة) ، عالم المعرفة ، دولة الكويت ،2004.

27) مجذوب محمد التنظيم الدولي ، النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة ، الطبعة السابعة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2002 .

28) محسن الجابري، الثورة العربية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بغداد، 1990 .

29) محمد السعيد الدقاق و آخرون ، المنظمات الدولية المعاصرة ، (بدون طبعة) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، (بدون طبعة) .

30) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، **قاموس مختار الصحاح** . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1950،

31) محمد رفيق الطيب، **العالم العربي والتحديات المعاصرة**، ط1، دار الثقافة، لبنان، 2010.

32) محمد طلعت الغنيمي ، الوجيز في القانون الدولي : النظرية العامة ، (بدون ضيعة)، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1974 .

33) محمد مجذوب، **التنظيم الدولي**، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، لبنان، حلمي الحقوقية 2009.

34) محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 14 الرياض 2001 .

35) محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثبات الاستراتيجي والتغير الظرفي**، ط1، دار المنهل للطباعة لبنان، 2009.

36) مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دار الشورى، ط3، بيروت، 1988.

37) نجيب عازولي، يقظة البلاد العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، 1997.

38) ياسين نمير طه، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، طا، الأردن دار الفكر، 2010.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1) علي الصاوي، **الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974 - 1981**. رسالة ماجستير : (جامعة القاهرة جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1988،

2) بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ2011**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 2019.

3) بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي**، دراسة حالة حوضي الأردن والمرافقين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، يوليو 2005.

رابعا : الجرائد والمجلات:

1) يحي حلمي رجب ، النظام القانوني لجامعة الدول العربية ، مجلة الأمن و القانون ، كلية الشرطة ، العدد الأول ، دبي ، السنة العاشرة ، جانفي 2002.

2) سليم البرصان، "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي ،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15 ،صيف 2007

3) سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ، 2008.

4) ماجد كيالي، "الجماهير العربية: الواقع والإشكاليات رؤية نقدية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 .

5) عوني فرسخ، جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العري ، مجلة المستقبل العربي، العدد 353.

6) جريدة صوت الأحرار اليومية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2009/02/24، العدد3349.

خامسا: المواد والقرارات

1) المادة الخامسة عشر من ميثاق جامعة الدول العربية

2) أنظر المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية

3) انظر المادة الثالثة من معاهدة الدفاع العربي المشترك

4) الفقرة الأولى من المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

5) أنظر المادة (03) من ميثاق جامعة الدول العربية

6) أنظر المادة (03) من ميثاق جامعة الدول العربية

سادسا: المواقع الالكترونية:

1) [1]- مقال منشور في انظر الموقع http://www.saaid.net/mktarat/almani/15.htm اطلع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 10.

2) [1]- مقال منشور في الموقع التالي اطلع عليع يوم 2022/05/15. على الساعة14.00 http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec02.doc_cvt.htm

3) [1]- عادل زفاع ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي - . تاريخ الاطلاع 2021/06/15 الساعة 14.00، متحصل عليه :

4) https://en.calameo.com/books/0008683167408a3cd6dc

5) - أمحند برقوق، الأمن الإنساني مقاربة ايتمو - معرفية" . تاريخ الإطلاع ، الساعة 20:41 متحصل عليه :

http://berkouk-mhand.yolasite.com

II . باللغة الأجنبية:

1) Michel Dillon politics of security Routledge London: 1996. pp 121, 122.